

جامعة اليرموك

كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الإقتصاد

رسالة ماجستير في الاقتصاد بعنوان

تأثير العولمة الإقتصادية على إنتاجية العامل الأردني

The Impact of Economic Globalization on Productivity of Jordanian Worker

إعداد الطالبة

مرام أيوب محمد المنسي

(2011310014)

إشراف

أ.د. أحمد إبراهيم ملاوي

الفصل الدراسي الأول

2014 – 2013

تأثير العولمة الإقتصادية على إنتاجية العامل الأردني

The Impact of Economic Globalization on Productivity of Jordanian Worker

إعداد

مرام أيوب محمد المنسي

بكالوريوس علوم مالية و مصرفية 2007 جامعة اليرموك

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد في جامعة

اليرموك ، اربد – الاردن

وافق عليها

ا.د أحمد ابراهيم ملاوي ....مشرفا رئيسا

استاذ في الاقتصاد جامعة اليرموك

ا.د حسن النادر ....عضوا

استاذ في الاقتصاد جامعة اليرموك

ا.د سعيد الطراونة ....عضوا

استاذ في الاقتصاد في الجامعة الاردنية

ب

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً

ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

صدق الله العظيم

[النمل: 19]

الإهداء

كلمة شكر يآبوي مآتوفي الشعور..

واحساسي صوبك يابعدي أكبر كثير..

مهما شكرتك لآزم أشعر بـ القصور

بنتك يآبوي دآيم تشوفك كـبير ...

غآلي يابوي وقلتها بقلبن فخور

يآ تآج أحطه فوق رآسي وين أسير ..

الباحثة مرام المنسي

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين, أما بعد, فإنني أشكر الله سبحانه وتعالى على ما وفقني لإنهاء متطلبات درجة الماجستير, وأفيض بشكري للأستاذ الدكتور أحمد ملاوي المشرف على الرسالة, لدعمه وصبره وتوجيهه لي بخلاصة علمه.

كما أقدم آيات العرفان والتقدير لإعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور حسن النادر والأستاذ الدكتور سعيد الطراونة, الذين تحملوا عناء قراءة هذا العمل ومراجعته وتصويبه.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى كل من وقف إلى جانبي وساعدني على إتمام هذا العمل.

الباحثة مرام المنسي

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

منسي، مرام ايوب محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على انتاجية العامل الاردني.

رسالة ماجستير، اقتصاد، جامعة اليرموك، (المشرف: أ.د. احمد ابراهيم ملاوي، 2013).

هدفت هذهالدّراسة إلى تبيان أثر العولمة الاقتصادية على الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني في الأردن خلال الفترة (1980-2010)، حيث تم تطبيق اختبار ديكي- فولر (DF) واختبار فيليبس بيرون (PP) لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيراتالدّراسة،وتبيّن أن هذه المتغيرات غير ساكنة بمستوياتهاولكنّها تصبح ساكنة عند أخذ الفروقات من الدرجة الأولى. كما تم تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك،و اختبار جرينجر للسببية. وتوصلت نتائج الدراسة بشكل عام إلى أن هناك علاقة سببية تبادلية الإتجاه بين مؤشر العولمة الإقتصادية والإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني.

كذلك تم توظيف أداتين في التحليل هما دالة الإستجابة الفورية (Impulse Response Function) وتحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)، حيث تم تطبيق هاتين الأداتين من خلال نموذج قيمة الإنحدار الذاتي (VAR). وقد أظهرت النتائج أن العولمة الإقتصادية كانتالمفسّر الاقوى لخطأ التنبؤ في الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني, وأن تأثير العولمة الإقتصادية هو إيجابياً على الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة :

لقد تسارعت العولمة الإقتصادية منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة, كما تزايد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكل ملحوظ, وتحررت أسواق التمويل في كثير من الدول بصورة سريعة، وتزايدتالتّ دفقات الرأسمالية في مختلف دول العالم. وقد استفادت الكثير من دول العالم من العولمة بدرجة كبيرة؛ فانتقلت هونج كونج، وكوريا، وسنغافورة, ومقاطعة تايوان في الصين من مجموعة الدول النامية إلى المجموعة الجديدة من الدول ذات الإقتصاد المتقدم.

ولقد توجه العالم المتقدم نحو المزيد من المنافسات المبنية على الجودة والتسعير مما فرض الكثير من التحديات على الدول النامية, واضطرت تلك الدول لوضع معايير جديدة للإدارة الإقتصادية لتتمكن من دخول أسواق المنافسة الدولية.

واختلفت الآراء حول مدى الفائدة العائدة على الدول النامية نتيجة العولمة الإقتصادية, فمنها من يرى بأن المكاسب الإقتصادية ستتوزع على مختلف دول العالم, بينما يرى البعض الآخر بأن مكاسب هذه العولمة ستكون لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية. ولذلك فإن التحديات التي تواجهها اقتصاديات البلدان النامية نتيجة هذه العولمة عديدة, ولا بد من التصدي لها بعقلانية ورشد لتقليل أضرارها وتعظيم منافعها.

2.1 هدف الدّراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى استقصاء أثر العولمة الإقتصادية على إنتاجية العامل الأردني في الإقتصاد الأردني خلال الفترة (1980–2010) من خلال استخدام مؤشراً للعولمة الاقتصادية.

3.1 أهمية الدّراسة:

تختلف الآراء في الأدب الإقتصادي حول مدى ما يعود من مكاسب على الدول النامية نتيجة العولمة الإقتصادية, فمنها ما يدّعي بأن الدول النامية تحقق منافع كبيرة كخلق فرص عمل, وتوفير العملات الصعبة, وتخفيف حدة المديونية الخارجية, ونقل التكنولوجيا المتقدمة نتيجة هذه العولمة, بينما البعض الآخر يدّعي بأن هذه العولمة تكرّس الإستعمار الإقتصادي للدول النامية لصالح الدول المتقدمة, من خلال سيطرة على رؤوس الأموال العربية, وتركيز الثروة المالية في يد قلة من الدول, والهيمنة الأمريكية على اقتصادات العالم من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي, لتصبح الدول النامية تحت سيطرة صندوق النقد الدولي. ولذلك جاءت هذه الدّراسة لتقييم فيما إذا كان للعولمة الإقتصادية أثراً إيجابياً أم سلبياً على إنتاجية العامل الأردني, وبالتالي تقديم بعض التوصيات للحد من تأثير العولمة إذا كان تأثيرها سلبياً أو توسيع تطبيقاتها إذا كان تأثيرها إيجابياً .

4.1 مشكلة الدراسة:

بالرغم من وجود العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية التي بحثت في موضوع العلاقة بين العولمة الاقتصادية وانتاجية العامل في الدول النامية, إلا أن معظم هذه الدراسات تفتقر إلى

الدراسات القياسية التي تتعرض لأثر العولمة الإقتصادية على مختف جوانب إقتصادياتها, ومعظم ما كتب لا يتعدى أفكاراً متناثرة أو دراسات أدبية على حسب علم الباحثة, ولذلك جاءت هذه الدراسة لسد الثغرة في هذا الموضوع لتكون من البدايات لدراسات قياسية أخرى.

5.1 فرضية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضية التالية:

- هناك تأثير إيجابي للعولمة الإقتصادية على إنتاجية العامل في الإقتصاد الأردني.

6.1 مصادر البيانات ومنهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة بشكل رئيسي على البيانات الإحصائية الأردنية الرسمية المنشورة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامةو التقارير السنوية الصادرة عن وزارة العمل الأردنية ونشرات البنك المركزي الأردني, بالإضافة إلى منشورات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد الإقتصاد السويسري (KOF Swiss Economic Institute).

وفيما يتعلق بمنهجية الدراسةتم ّ اللّجوء إلى المنهجين الوصفي والقياسي, بحيث تم إجراء الإختبارات التشخيصية اللازمة على البيانات للوصول إلى النموذج القياسي المناسب للبيانات خلال فترة الدراسة (1980–2010). حيث تتضمن هذه الإختبارات التشخيصية اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test) , واختبار التكامل المشترك(Co–integration Test), واختبار جرينجر للسببي ّة(Granger Causality Test), واختبار استقرارية النموذج القياسي (Cusum Stability Test), واختبار تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني (Lag Length

Selection). كما تم إستخدام آداتين للتحليل هما تحليل مكونات التباين (Variance Decompostion), ودالة الإستجابة لردة الفعل (Impluse Response Function) من خلال استخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR).

7.1 تسلسل الدراسة:

تم ّ تناول موضوع الدر اسة في خمسة فصول مترابطة، على النحو التالي :

- **الفصل الأول : الإطار العام للدراسة**

ويشمل كل من المقدمة، هدف الدراسة، أهمية الدراسة، مشكلة الدراسة، فرضيات الدراسة، بالإضافة إلى مصادر البيانات و منهجية الدراسة.

- **الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة**

ويشتمل على كل من المقدمة, العولمة والعولمة الاقتصادية, ملامح العولمة في الاقتصاد, والعولمة الاقتصادية بين السلبية والايجابية, ومفهوم الإنتاجية, ومقاييس الإنتاجية, والدراسات السابقة.

- **الفصل الثالث : الإطار الوصفي لمتغيرات الدراسة في الإقتصاد الأردني**

ويشتمل على كل من المقدمة, وواقع الإقتصاد الأردنيوا إنتاجية العمل في الأردن, ومؤشر العولمة الإقتصادية في الأر دن, ومقارنة لمؤشر العولمة الاقتصادية في الاردن مع بعض البلدان العربية, ومقارنة لؤشر العولمة الافتصادي في الاردن مع بعض البلدان الاجنبية.

- **الفصل الرابع: التحليل القياسي**

تم به قياس تأثير العولمة الإقتصادية على إنتاجية العامل الأردني.

- **الفصل الخامس: النتائج والتوصيات**

يُ لخص أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدّراسات السابقة

اولاً : الإطار النظري

1.2 مقدمة:

يأتي الجانب الاقتصادي في مقدمة الجوانب الأكثر تأثيراً وتأثراً بنتائج وتحدّيات العولمة، وقد شغلت ظاهرة العولمة اهتمام العديد من الباحثين وعلماء الإقتصاد والفلاسفة ورجال الفكر والأدب ورجال السّياسة والأعمال, وأصبحت العولمة وتحدياتها ولاسيّما في المجالات الاقتصادية والسّياسية والثقافية والاجتماعية موضوعاً أساسيّاً للعديد من المحاضرات والندوات والمؤتمرات, حيث كثر الحديث في السنوات الأخيرة، وبالتحديد منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، حول العولمة وتجلياتها ومفهومها وسماتها وتداعياتها وعلاقتها بالرأسمالية وبالنظام العالمي، وبما يجري في العالم من تغيرات وتحولات على الصّعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، كما تم الرّبط بينها وبين ما يجري من تطورات في أنظمة المعلوماتية والإتصالات والتطور العلمي والتكنولوجي، وبدا وكأن أبواب البحث والتحليل تكاد أن تغلق، عندما خُيّل للبعض، وكأن كل ما يمكن أن يقال ويكتب في هذا الموضوع قد أنجز وخاصة بعد أن أعلن الفيلسوف الأمريكي – الياباني الأصل (فرانسيس فوكوياما) (Franses Fukuyama) نهاية 1989م، تلك الفكرة التي راقت لليبراليين الاقتصاديين الجدد، وبعض (نخب العولمة) في "بلدان العالم الثالث". إلا أن العديد من الباحثين والمفكرين (عرباً وأجانب) لا يزالون على اعتقاد بأن ثمة موضوعات كثيرة لا تزال تحتاج إلى المزيد من البحث والتحليل والدراسة منها: العولمة وتأثيراتها وما يرتبط بذلك من مسائل

تتعلق بما آلت إليه العولمة ومستقبل النظام الرأسمالي العالمي، فضلاً عن علاقة ذلك بالتنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

2.2 العولمة والعولمة الاقتصادية:

العولمة لغوياً مأخوذة من التعولم والعالمية والعالم. واصطلاحاً المقصود بالعولمة هو اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش عليها وتوحيد أنشطتها الإقتصادية والإجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراق. ويرى بعض الكتّاب بأن العولمة تعني انصهار الخصوصيات الثقافية والحضارية وتعميم نموذج الحضارة الغربية – خاصة الأمريكية – وأنماطها الفكرية والسياسية والإقتصادية والثقافية على العالم كله. وقد شاع هذا المصطلح في مطلع التسعينات بعد انهيار المعسكر الشيوعي واستفراد أمريكا بالعالم, وهذا قد يعني بأن العولمة أمريكية المولد والمنشأة (ملاوي، 2012).

أما العولمة الإقتصادية فإن لها تعريفات عديدة, أشملها تعريف البنك الدولي الذي يُعرّف العولمة الإقتصادية (Economic Globalization) بأنها نظاماً تجارياً عالمياً مفتوحاً تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج كرأس المال عبر الحدود الدولية, وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة, وهذا يؤدي في النهاية إلى تكامل إقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال" (الرفاعي وآخرون, 2005). وبشكل عام فإن كافة تعريفات العولمة الإقتصادية تتفق على العناصر التالية (هارون, 2008):-

1) إزالة الحدود فيما بين الدول وتخفيف قبضة الدولة الوطنية على حدودها.

2) ازدياد حرية حركة رأس المال والبضائع والمنتجات فيما بين الدول.

3) تدويل عملية الإنتاج وعدم الإكتفاء بتدويل عملية التوزيع والتسويق.

3.2 ملامح العولمة في الإقتصاد:

للعولمة الاقتصادية آليات رئيسية ثلاث هي (أبو الفضل, 2004):-

أولاً) البنك الدولي للإنشاء والتعمير: ويختص بالسياسات المالية للدول الأعضاء من خلال برامج التسهيلات والقروض التي يمنحها مقابل اشتراط قيام الدولة المتلقية لهذه التسهيلات بإجراءات محددة يجب تنفيذها, أي أن هذا البنك مسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.

ثانياً) صندوق النقد الدولي: ويختّص بالسياسات النقدية للدول الأعضاء من خلال برامج التثبيت والتكيّف الهيكلي, وهذا يعني أن هذا الصندوق هو المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.

ثالثاً) منظمة التجارة العالمية: وتختّص بالسياسات التجارية للدول الأعضاء من خلال عقد الإتفاقيات الدولية, أي أن هذه المنظمة مسؤولة عن إدارة النّظام التّجاري للعولمة.

وهناك العديد من مظاهر العولمة الإقتصادية تتجلى فيما يلي (الكفري, 1999):-

أولاً: بروز ظاهرة القرية العالمية, وتقليص المسافات نتيجة تطوّر وسائل النّقل والإتّصالات وزيادة الإحتكاك بين الشعوب.

ثانياً: الإتجاه المتزايد نحو التّكتّل الإقتصادي للإستفادة من التّطورات التّقنية.

ثالثاً: تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم.

رابعاً: تعاظم دور المعلومات والإدارة.

خامساً : ظهور الإقتصاد الرمزي, وهو إقتصاد تحركه مؤشرات البورصة العالمية كمؤشر داوجونز Dowjones Index الذي يتأثر بأي تغيرات تطرأ على أسعار الفائدة وأسعار صرف العملة وأحداث سياسية وغيرها, كما أنه يتأثر بالعوامل النفسية والشائعات وبالبيانات الصادرة عن المسؤولين الماليين ومحافظي البنوك المركزية.

سادساً : تدويل بعض المشكلات الإقتصاديةكالتّنمية المستدامة,التّنمية البشرية, السكانوالتّنمية, والفقر, والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات.

4.2 العولمة الإقتصادية بينالسلبيّةوالإيجابيّة:

يعتبر البعض بأن العولمة الإقتصادية هي بمثابة غوربةوأسلوباً مستحدثاً لإعادة فرض الإستعمار في جانبه الإقتصاديوا إحكام السيطرة على ثروات وموارد الدول النامية والعمل على دمج وصهر اقتصادات هذه الدول في اقتصادات الدول المتقدمة على أساس تعميق وتأكيد وتوسيع مجالاتها في إنتاج المواد الأولية اللازمة لإقتصادات الدول المتقدمة النافذة, وأن الترتيبات والتدابير المصاحبة للعولمة ما هي إلا غطاء مدروس وامتصاص محكلمقدّرات وخيرات الدول النامية ومن ثم يتم تقاسم ثرواتها من قبل مركز القوى الإقتصادية العالمية الثلاثة أمريكا, والإتحاد الأوروبي, واليابان. ويرى آخرون أن العولمة تشجع التنافس الإقتصادي وأن هذا التنافس يؤدي إلى تحسين كفاءة المتفوقين في الإنتاج, ومن جهة أخرى تؤدي العولمة إلى تسريع تطبيقات جديدة في الثقافة الحديثة وتجعل العالم يعيش ولادة شيء جديد يؤدي بالنتيجة إلى جعل الإنسان يعيش حياة مريحة ومرهفة.

إن الأقلام المؤيدة للعولمة يحصل لها شبه إجماع بخصوص التجليات الحقيقية لهذه الظاهرة من خلال عدة نقاط كالتالي (www.abahe.co.uk):

- فتح الأسواق العالمية أمام الإستثمار الأجنبي المباشر وتزايد الضغط الذي تفرضه المؤسسات العالميةالدّولية على دول الجنوب لفرض الليبرالية الإقتصادية, والتمكين للسوق الحرة كما يبدو وذلك من خلال الأبعاد التنموية التي عرفتها بعض جهات العالم مثل دول جنوب شرق آسيا مطلع السبعينات إلى الآن والتي حققت السوق المعولم.

- ظهور التكتلات الإقليمية الكبرى كما هو الحال بالنسبة إلى دول الشمال ودول الجنوب وما يتبعها من تنافسية عالمية, ويعني مفهوم الشمال كل البلدان المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية O.E.C.D, بينما يعني مفهوم الجنوب كل الدول الخارجة عن هذه المنظمة. وهذه التكتلات الإقتصادية تتميز بالتكامل على المستوى التجاري من حيث الصادرات والمستوردات, فالشمال ينتج المواد المصنعة والجنوب ينتج المواد الخام.

- القدرة التنافسيه التي أصبحت بين مكونات العولمة الإقتصادية وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي أصبحت المحك الحقيقي لتصنيف الدول والكتل حيث برز الإتحاد الأوروبي كأقوى كتلة.

- منظمات الضبط والحاكمية والإدارة والإقتصادية العامة وهي منظمات حكومية تتحكم في اقتصادات العالم بعد الحرب العالمية الثانية مثل:

1) منظمة الجات GATT.
2) منظمة التجارة الدولية WTO.
3) صندوق النقد الدولي IMF.
4) البنك الدولي WB.

وبرزت التجليّات الإقتصادية للعولمة، وتسارعت في أعقاب انهيار دول المنظومة الإشتراكية، وتميزت العلاقات الاقتصادية الدولية في هذه الحقبة بمجموعة من الميزات أبرزها (العيسوي, 2000):

1. التحرير المتزايد للاقتصاديات والأسواق الوطنية من التدخلات،والتحول نحو إقتصاد السوق الرأسمالي, وذلك في إطار الأخذ ببرامج التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول النامية، والتراجع في مفهوم دول الرفاه في كثير من الدول الرأسمالية.

2. تسارع معدلات النمو في التجارة الدولية في السلع والخدمات ونمو حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول غيرآبهةٍ بالحدود الجغرافية والسياسية والسيادية للدول وبخاصة تلك الأموال التي تبحث عن الربح السريع من عمليات المضاربة وليس بهدف الإستثمار في أصول إنتاجية.

3. بروز دور الشركات متعددة الجنسية فاعلاً رئيسياً في التجارة والإنتاج وزيادة النفوذ الإقتصادي لهذه الشركات.

4. ظهور تقسيم دولي جديد للعمل وزيادة درجة التكامل والاعتماد المتبادل بين الإقتصادات الوطنية، إلا أن الإعتماد والتكامل بين الدول النامية والدول الصناعية والرأسمالية غير متكافئين.

5. تقلّص سلطة الدول النامية, وانحسار قدرتها على رسم لسياسيات إقتصادية وتنفيذها بما ينسجم وخصوصية كل بلد وفق منظور وطني، وتحول هذه الصلاحيات من الدولة إلى مؤسسات إقتصادية دولية.

6. التقدم التكنولوجي خصوصاً في مجالي الإتصالات والمواصلات والذي تلعب الشركات متعددة الجنسية الدور الرئيسي فيه، وماأدّى إليه هذا التقدم من إمكانات فائقة للحركة والانتقال عبر الحدود الوطنية، وما صاحب ذلك من سهولة انتقال السلعو الخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات.

1.4.2 سلبيات العولمة الإقتصادية:

يمكن تلخيص أهم هذه السلبيات بما يلي:

1. تزايد انكشافية وتبعية الإقتصاد العالمي ومن ثم إضعاف الأمن الإقتصادي بسبب تعميق تأثير الإقتصاد الوطني بتقلبات الساحة الخارجية, فالتقيد بتطبيق انفتاحيات منظمة التجارة الدولية بآلياتها الراهنة من شأنه أن يؤدي ولاسيّما في المدى البعيد إلى تعريض استقرار الإقتصاد الوطني إلىهزّات وتقلبات تؤدي إلى الإضرار بالإنفراجات السياسية ومتانة العلاقات الودية مع الأطراف الدولية ولاسيّما في دول مراكز القوى العالمية. وهذا يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفوضى المالية والإنهيارات والأزمات الإقتصادية الدولية والإقليمية مثل أزمة المكسيك, وأزمة دول شرق آسيا.

2. اتساع تفاوت الدخول والثروة بين الدول وبين السكان في داخل الدولة الواحدة,وا إفقار الفقراءوا إثراء الأغنياء وهو ما حذر منه الكاتبان المعروفان هانس مارتن (Hanns Martin) وهارلد شومان (Harlad schumann) في كتابهما المعنون (فخ العولمة), ذلك أن المكاسب المتوقعة من تعميق العولمة لا يتم تقاسمها بالتساوي بين الأمم والشعوب وذلك لعدد من الأسباب يأتي في مقدمتها الأسباب التالية:

- عدم تكافؤ الأطراف المشتركة في مسيرة العولمة, فالشركات متعددة الجنسية مثلاً والتي سيزيد استغلالها لمقدرات وخيرات الأمم في ظل العولمة تابعة عادة للدول المتقدمة.

- الطبيعة اللاإنسانية لديمقراطية السوق وذلك لاعتمادها على شريعة التنافس حيث البقاء للأقوى ومطالبة الدول بالتخلي عن دورها الإجتماعي في تخفيف حدة الفقر والبطالة بين الدول وبين سكان الدولة الواحدة.

- تشويه أنماط الإستهلاك السائدة وتشجيع مجتمعات الدول النامية على الإستهلاك الترفي والتفاخري والإفراط في الإستهلاك ونشر أنماط الإستهلاك الغربي تحت التأثير الإعلامي القوي.

3. رفع تكاليف الإنتاج وتوزيع بعض الصناعات التصديرية وخاصة في المراحل الأولى لوصولها لأسواق الدول المتقدمة, بسبب اشتراطات ومواصفات تعجيزية في جودة المنتج والتعبئة والتغليف من قبل الدول المتقدمة.

4. تقييد السلطة المحلية في اتخاذ القرارات الإقتصادية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والزراعية والصناعية, حيث يجب أن تكون السياسات والإجراءات وتعديلاتها منسجمة مع أهداف ومبادئ منظمة التجارة الدولية.

2.4.2 إيجابيات العولمة الإقتصادية:

يمكن تلخيص أهم هذه الإيجابيات بما يلي:

1) رفع مستويات الناتج المحلي والإجمالي وزيادة فرص النمو الإقتصادي على مستوى الإقتصادات الوطنية بسبب إرتفاع الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات بعد إلغاء القيود المفروضة على تدفقاتها وزيادة حجم الإستثمارات.

2) تنويع المنتجات من السلع والخدمات من حيث جودتها وخفض تكاليفها ومن ثم أسعارها بسبب المنافسة الشديدة التي تسود الأسواق المعولمة في مجال السلع بما فيها الآلات والمعدات وقطع الغيار والخامات والخدمات, وهذا يؤدي إلى خفض تكاليف مدخلات الصناعة ويسهم في تحسين مستوى الرفاهية.

3) مساعدة الإقتصاد الوطني في التغلب على ظاهرة الإغراق وعلى انتشار السلع المقلدة في السوق الداخلية وأسواق التصدير ولاسيّما المنتجات الصناعية.

4) زيادة حجم التجارة الدولية بسبب تحرير هذه التجارةوا زالة العوائق التي تعترض تدفق السلع والخدمات بين الدول.

5) منح فرص أكبر للإستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية, حيث تصاحب الإستثمارات الأجنبية المباشرة عادة بالإضافة إلى الإمكانات التمويلية, تقنيات فنية متطورة وخبرات إدارية ومهارات تسويقية تساعد عن طريق المنافسة على تطور الإمكانات والقدرات المحلية في مجال أداء الأعمال وكذلك تساعد هذه الإستثمارات في إيجاد فرص جديدة للعمل وتساهم في تحسين نمط وتوزيع الثروة والدخول محلياً بسبب تأثيرها المباشر في تخفيض عوائد رأس المال ورفع أجور العمل.

5.2 مفهوم الإنتاجية:

يعتبر مفهوم الإنتاجية من المفاهيم الإقتصادية والإدارية واسعة الانتشار، فقد استخدمها العالم الإقتصادي الفرنسي ساي (Say) في القرن التاسع عشر، ثم استخدمها فابريكانت (Fabricant,1959) في خمسينيات القرن الماضي على أنها موضوع تحيطه فوضى كبيرة، حيث رأى أن الناس يستخدمون نفس المصطلح ويعنون به أشياء كثيرة، في حين حصر سالتر (Salter ,1960) مفهوم الإنتاجية على أنه مجموعة العمليات والفعاليات التي بواسطتها يتم إنتاج السلع والخدمات. وبشكل عام فإن الإنتاجية تعكس العلاقة بين كمية الإنتاج من السلع والخدمات وبين كمية عناصر الإنتاج التي توظف في الإنتاج، أي أنه نسبة الإنتاج النهائي إلى عناصر الإنتاج. أما منظمة العمل الدولية، فقد عرفت الإنتاجية على أنها النسبة الحسابية ما بين المخرجات المنتجة من السلع والخدمات وبين المدخلات من رأس المال والعمل التي تدخل في عمليات الإنتاج (International Labor Organization,1951).

وتنقسم مقاييس الإنتاجية ما بين مقاييس كلية ومقاييس جزئية، حيث تشير المقاييس الكلية إلى نسبة الإنتاج الكلي إلى جميع عوامل الإنتاج الموظفة في الإنتاج وهي رأس المال والعمل والمواد الخام والطاقة، وقد جرت العادة على إحتساب هذا الصنف من الإنتاجية من خلال نسبة القيمة المضافة إلى عناصر الإنتاج الرئيسية من عمل ورأس مال. أما المقاييس الجزئية للإنتاجية، فتشير إلى حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة على عامل إنتاج واحد، كالعمل مثلاً , وهو ما سيتم اعتماده لأغراض هذه الدراسة.

6.2 مقاييس الإنتاجية:

تختلف الأساليب المستخدمة لقياس الإنتاجية باختلاف المفاهيم النظرية التي يستند إليها الباحثون والفترة الزمنية التي يتناولها البحث ومدى توفر المعلومات وبيانات الإحصائية واختلاف أهداف البحث ونطاقه سواء أكان على مستوى القطاع الإقتصادي أو الوحدات الإقتصادية .

ويمكن التمييز بين معيارين لقياس الإنتاجية، المعيار الأول يدعى بالإنتاجية الكلية التي تقاس بقسمه الناتج الإجمالي أو القيمة المضافة على جميع عوامل الإنتاج مجتمعة، أما المعيار الثاني لقياس الإنتاجية فهو ما يدعى بالإنتاجية الجزئية والتي تقاس بقسمة النتائج الإجمالي أو القيمة المضافة على عامل من عوامل الإنتاج.

1.6.2 مقاييس متوسط الإنتاجية الكلية :

يمكن تعريف متوسط الإنتاجية الكلية بأنها العلاقة أو النسبة ما بين الناتج (المخرجات) وبين جميع عوامل الإنتاج (المدخلات) التي استخدمت في الحصول على تلك المخرجات .(OEEC,1955)

وتتألف المدخلات عادة من المواد الخام والأيدي العاملة ورأس المال والطاقة، ويتم قياس متوسط الإنتاجية الكلية باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{متوسط الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رأس المال} + \text{الطاقة} + \text{العمل} + \text{المواد الخام}}$$

وهذا يعني أن متوسط الإنتاجية الكلية وفقاً لهذه المعادلة عبارة عن النسبة الحسابية " Arithmetical Ratio " بين كمية المخرجات من المنتجات "Outputs " التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة، وكمية المدخلات "Inputs" التي استخدمت لتحقيق ذلك القدر من الإنتاج .

وقد جرت العادة على احتساب نسبة القيمة المضافة إلى عناصر الإنتاج، وهي التي يطلق عليها الإنتاجية الكلية للعناصر أو" Total Factor Productivity" وتقاس بقسمة القيمة المضافة إلى عناصر الإنتاج الرئيسة (نصر واخرون, 1990) من العمل ورأس المال، أي أن:

$$\text{متوسط الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رأس المال} + \text{العمل}}$$

ويتم في هذا الحالة قياس الإنتاجية من خلال تحويل كل من المدخلات والمخرجات إلى ما تساويه بالوحدات النقدية، وهذا يعني حساب الإنتاجية عن طريق قسمة القيمة النقدية للمخرجات على القيمة النقدية للمدخلات، وكان استخدام القيمة النقدية بدلاً من الوحدات الكمية تجنباً لمشكلة تعدد المنتجات التي تنتجها المنشآت أو القطاعات الإقتصادية، فاستخدام القيمة النقدية في حساب الإنتاجية أسهل وأدق في حالة تعدد المنتجات .

2.6.2 مقاييس متوسط الإنتاجية الجزئية :

ويتم هنا قياس متوسط الإنتاجية بقسمة الناتج الإجمالي (أو القيمة المضافة) على عامل واحد من عوامل الإنتاج ويكون لاستخدام هذه الطريقة أهمية أكبر كلما كان هناك عنصر إنتاج واحد أو إثنين يشكلان نسبة كبيرة من إجمالي التكاليف، ويمكن تمثيل ذلك وفق الصيغ التالية (نصرو اخرون، 1990) :

1- متوسط الإنتاجية الجزئية = المخرجات / احد عناصر الانتاج

2- إنتاجية العمل = الانتاج / العمل

3- إنتاجية المواد الاولية = الانتاج / المواد الأولية

4- إنتاجية رأس المال = الانتاج / رأس المال = الانتاج / صافي الموجودات الثابتة

5- إنتاجية الطاقة = الانتاج / الطاقة

وما يميّز مقاييس متوسط الإنتاجية الجزئية البساطة وسهولة القياس، إلا أنهُ عاب عليها بأنها قد تكون مضلّلة في بعض الأحيان، لأنها تمثل علاقة كمية (أو إحصائية) بسيطة بين البسط (المخرجات) والمقام (عنصر من عناصر الإنتاج) (العلي،1983) .

وقد حظيت إنتاجية العمل الجزئية " Partial Labor Productivity" باهتمام معظم الدراسات والأبحاث في مجال الإنتاجية، وذلك لكونها أوسع صيغ الإنتاجية الجزئية انتشاراً , إلى الحد الذي أصبح فيه استخدام مصطلح الإنتاجية منفرداً أي خالياً من أي تحديد إنما يقصد به إنتاجية العنصر البشري, ويرجع سبب انتشار مفهوم إنتاجية العمل إلى الإعتقاد السائد عند أصحاب العمل, وهو أن العمل وحده هو السبب الرئيسي في زيادة الإنتاجية .

ثانياً : الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي حاولت التعرض لأثر العولمة الإقتصادية على الإقتصاد, فقد قامت دراسة (Change & Lah, 2000) في الكفاءة ونمو الإنتاجية في عشر

بلدان آسيوية, وذلك بهدف استقصاء أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية, حيث كانت إحدى فرضيات الدراسة أن هناك ثراً سلبياً للإستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية، ولكن تم رفض هذه الفرضية, حيث تبين أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة إنتاجية العمل من خلال الثورة التكنولوجية.

وفي دراسة أخرى أجراها (Koshal and Koirala, 1999) حول أثر دخول الشركات الأجنبية على إنتاجية عنصر العمل في نيبال باعتبارها مؤشر للعولمة,تبين منها أن إنتاجية العمل في الشركات الأجنبية في نيبال هي أعلى نسبياً من ذلك في الشركات المحلية. حيث كان العامل الرئيسي لهذا الأداء العالي هو أن الشركات الأجنبية تركز على استخدام تكنولوجيا كثيفة عنصر رأس المال (Capital–Intensive Technology).

وفي دراسة أجراها (Ismail et al., 2011) بهدف تحليل أثر العولمة على إنتاجية العمل في قطاع الخدمات الماليزية للفترة (1985 – 2008). حيث استخدم ثلاثة مؤشرات للعولمة الإقتصادية، وهي الإستثمار الأجنبي المباشر، والإنفتاح الإقتصادي, و العمالة الوافدة. مستخدماً في ذلك دالة الإنتاج (كوب دوغلاس) (Cobb Douglas) لبناء النموذج القياسي، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معلمات النموذج، وأظهرت النتائج أن مؤشرات العولمة مثل الإستثمار الأجنبي المباشر،و العمالة الوافدة والإنفتاح الإقتصادي لها تأثير سلبي كبير على إنتاجية العمل في قطاع الخدمات لفترة ما بعد 1995م كما يعطي تأثير أكبر على إنتاجية العمل مقارنة مع فترة ما قبل عام 1995م.

وفي دراسة أجراها (Thobum and Roberts,2004) على صناعة الغزل والنسيج في جنوب أفريقيا تبين منها أن إنتاجية العمالة الأجنبية بسبب التركيز على تكنولوجيا كثيفه عنصر رأس المال. قد ارتفعت بسبب الشركات نتيجة لعمليات الإنتاج التي تستخدم كثافة رأس المال.

وفي دراسة أجراها (Yuosf, 2010) حول أثر العلاقة بين العولمة الإقتصادية وسوق العمل الماليزي من خلال تطبيق طريقة تباطؤ الإنحدار الذاتي (Autoregressive Distributed Lag Approach, وهي تقنية جديدة في تحليل السلاسل الزمنية, حيث تشير النتائج أن العولمة الإقتصادية لا تؤثر تأثيراً كبيراً على عنصر العمل على المدى الطويل, وأن الزيادة في الإنتاجية ورفع مستوى مهارات العامل من خلال تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى رفع مؤشر العولمة الإقتصادية.

وفي دراسة (Bhorat & Lundall, 2004) والتي تهدف بشكل أساسي إلى تحديد مفاتيح العولمة الإقتصادية من خلال عدة متغيرات وهي (النمو في التدفقات التجارية بين الإقتصاديات في جميع أنحاء العالم, وانتشار تكنولوجيا المعومات والإتصال على نحو واسع, والنمو السريع في رأس المال, والتعرفة الجمركية المكثفة من خلال تحرير التجارة) وربط هذه المتغيرات بشكل رئيسي بأداء سوق العمل في الدول النامية من خلال العولمة الإقتصادية. حيث توصلت الدراسة بأن متغيرات العولمة الإقتصادية تتأثر بأداء سوق العمل في الدول النامية من حيث تحولات العمالة داخل البلد, والعمل عبر الحدود, وتوزيع الأجور وعدم المساواه في الاجور.

وفي دراسة أجراها (Sulaiman $ Ismail, 2010) حول تأثير العولمة الإقتصادية على مجموع إنتاجية عوامل الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية الماليزية للفترة (1990–2008). حيث تم استخدام خمس مؤشرات للعولمة الإقتصادية, وهي العمالة الأجنبية, والتكنولوجيا, والإستثمار الأجنبي المباشر, وكثافة رأس المال, والإنفتاح الاقتصادي. وقد أظهرت النتائج أن مؤشرات العولمة الإقتصادية مثل الإستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الإقتصادي وكثافة رأ س المال لها تأثير إيجابي على مجموع إنتاجية عوامل الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية الماليزية, وأن العمالة الأجنبية والتكنولوجيا لها تأثير سلبي.

وفي دراسة (Shan, 2010) حول أثر الإستثمار الأجنبي على المتغيرات الإقتصادية في الصين, واستخدمت هذه الدراسة طريقة (VAR) لبيانات ربعية ربعية للفترة الواقعة بين (1986-1998).و أظهرت نتائج هذه الدراسة بوجود علاقة سببية بإتجاهين بين الاستثمار الاجنبي المباشر ونمو الناتج في الصين، وان اختيار الموقع من اهم المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين.

وفي دراسة (Noanike, 2010) حول أثر العولمة على جودة الخدمات المصرفية في زيمبابوي للفترة (2003-2008). حيث هدفت الدراسة إلى التأكد مما إذا كانت العولمة تساعد في الحفاظ على الثقة في القطاع المصرفي, وضمان قطاع مالي سليم, والتأكد بأن العولمة تساعد في تقليل الأنشطة الإحتيالية من خلال التدابير العالمية في تحسين جودة الخدمات المصرفية. وقد تم استخدام الإستيبانات والمقابلات لجمع البيانات بالإضافة إلى استعراض فيلم وثائقي, وأظهرت النتائج ان عولمة القطاع المصرفي أمراً اساسياً في جلب التكنولوجيا الجديدة التي تساعد على تحسين الخدمات المصرفية والبنية التحتية, وبالتالي تقلل الانشطة الاحتيالية, وزيادة الثقة في القطاع المصرفي.

وفي دراسة (سرور, 2008) حول أثر مخاطر العولمة على كلف تطوير النتجات المحلية, حيث ركزت الدراسة على بيان أهمية الحصول على شهادة الأيزو وتطوير نوعيةالمنتجات وا ٍدخال التقنية العالية بالتصنيع للتصدي للمنتجات الاجنبية عالية الجودة باعتبار الأيزو تصريح للنتجات والسلع الوطنية إلى أسواق التجارة الدولية, ودورها في خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية وتحسين اقتصاديات البلد بمنافسة السلع الأجنبية والمحلية. واستندت الدراسة على أبعاد العولمة في

السيطرة على اقتصاديات الدول النامية بإغراق أسواقها بسلع عالية الجودة مما يترتب عليه عزوف المستهلك عن السلع الوطنية (المحلية) وبالتالي غلق المصانع المحلية.

وعلى الصعيد المحلي أجريت بعض الدراسات التي تتحدث عن بعض مؤشرات العولمة الإقتصادية وأثرها على الإقتصاد الأردني. حيث جاءت دراسة مشعل وابو ليلى (2007) لتبيّن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي الأردني, حيث هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الإقتصادي للفترة (1976-2003)، حيث تبيّن وجود علاقة سببيّة متبادلة بين كل من الإستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات وبين الناتج المحلي الإجمالي. وقد دلت النتائج على وجود أثر غير مباشر للإستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري من خلال الإنتاج الإجمالي, وقد أيدت النتائج فرضية دعم الإستثمار الأجنبي للنمو الإقتصادي الأردني وفرضية دعم المستوردات للنمو الإقتصاد الأردني.

وفي دراسة (هنداوي, 2003), التي هدفت إلى تحليل العلاقة بين الإنفتاح الاقتصادي والنمو الإقتصادي والإستثمار، ودراسة أثر سياسة الإنفتاح على فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية وارتباط هذا الأثر بالنمو الإقتصادي، توصلت الدراسة الى أن سياسة الإنفتاح الإقتصادي تؤثر على النمو إيجاباً وسلباً من خلال مجموعة من القنوات. ومن أهم القنوات الإيجابية هي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة فرص الإستثمار المحلي من خلال فتح الأسواق العالمية، وتحسين أداء الصادرات. أما القنوات السلبيّة فكانت من خلال الأثر السلبي للإنفتاح على فاعلية كل من السياستين المالية والنّقدية، وزيادة المستوردات مما يزيد من العبء على الحكومة

الأردنية في توفير العملة الأجنبية لتمويل هذه الزيادة في المستوردات مع ما يرتبط بهذا من آثار سلبية على ميزان المدفوعات، وبالتالي النمو الإقتصادي.

وفي دراسه (طلافحة, 1989), حول أثر العمالة الوافدة على الإقتصاد الاردني في مختلف القطاعات الإقتصادية، حيث توصلت الدراسة إلى أن للعمالة الوافدة آثاراً سلبية على الإقتصاد الأردني في مختلف القطاعات الإقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة، وأثبتت الدراسة أن عملية إحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة يعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي, حيث تبيّن أن زيادة الإنفاق بمقدار دينار أردني واحد على العمالة الوافدة في قطاع الزراعة يؤدي إلى تخفيض إنتاج هذا القطاع بنسبة 68% لعام 1986م.

ثالثاً : تقييم عام لأدبيات الدراسة

ومن خلال الإطلاع على الدراسات السابقة التي تمحورت حول قياس أثر مؤشرات العولمة الإقتصادية على النمو الإقتصادي والإنتاجية,تبيّن أن هناك آثاراً سلبية وأخرى إيجابية للعولمة الإقتصادية على الإقتصاد المحلي والإنتاجية, ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبيّن مدى تأثر إنتاجية العامل الأردني بالعولمة الإقتصادية نظراً للتنامي المتسارع في مؤشرات العولمة والعولمة الإقتصادية على وجه الخصوص.

الفصل الثالث

الإطار الوصفي لمتغيرات الدراسة في الإقتصاد الأردني

1.3 المقدمة

إهتم الأردن بمفهوم العولمة بشكل كبير من خلال الدخول في عصر الإلكترونيات والمعلوماتية, وحرص على أن يكون سباقاً في استثمار إيجابيات هذا التطور والتفاعل معه، ومن هناأسدّ س الأردن جاهزيته للحكومة الإلكترونية من خلال تهيئة القاعدة الفكرية والثقافية والقانونية، وقامت هذه الجاهزية في التركيز على استخدام الأنظمة المحوسبة وشبكات المعلومات الداخلية والخارجية وخاصة الإنترنت، وقد تم تعديل التشريعات والقوانين لتنسجم مع تشريعات الملكية الفكرية من أجل حماية البرمجيات وقواعد المعلومات، كما تم قبول مستخرجات الحاسوب في ميدان الأوراق المالية، وجرى الآن اعتماد القواعد التعاقدية بشأن بطاقات الإئتمان والدفع بأسلوب نظام الدفع النقدي التقني، وذهب الأردن إلى أبعد من ذلك من خلال تبني استراتيجية التشريع لعصر التقنية العالية، بحيث تتسم بالشمولية والتخصصية والفعالية والقدرة على مواكبة التغيرات المتسارعة، حيث احتل الار دن المركز 16 في مؤشر العولمة الإقتصادية لعام 2010م على مستوى القارة الآسيوية والمركز 84 عالمياً من أصل 123 دولة للعام نفسه وذلك بحسب دراسات المعهد السويسري لأبحاث الدورة الإقتصادية (KOF).

2.3 واقع الإقتصادالأردني

تأثر سوق العمل الأردني بتطورات الوضع الإقتصادي الداخلي والظروف السياسية والإقتصادية في الشرق الأوسط, وقد أدت هذه الظروف إلى اختلال التوازن في سوق العمل الأردني، فقد أدت بعض الحروب في السنوات (1948 , 1967) إلى الهجره القسرية نحو الأردن، كذلك الزيادة في معدل النمو الطبيعي للسكان وانخفاض معدل الوفيات، وازدياد مخرجات التعليم من العمالة المهنية ذات المهارة العالية، بالإضافة إلى ما شهدته المنطقة مؤخراً من أزمات سياسية في بعض البلدان العربية المجاورة، والتي أسفرت عن نزوح أعداد كبيره منهم إلى الأردن، حيث أدت كل هذه العوامل إلى زيادة عرض القوى العاملة في سوق العمل الأردنية (عثامنة، 2008) .

أما من جانب الطلب فقد كان هناك تذبذب في حجم الطلب على القوى العاملة في مسيرة الأردن التنموية، وذلك بالإعتماد على حجم المشاريع الإستثمارية والتقلبات الإقتصادية والسياسية المحلية والعربية، والتي عاشها الأردن إلى العقد السابع من القرن العشرين، ونتيجة لهذه العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب فقد اختل التوازن في سوق العمل الأردني (ابراهيم وآخرون, 1989). وقد أدى هذا الإختلال إلى إحداث مشكلات إقتصادية كان من أبرزها مشكلة البطالة التي أخذت بالتزايد عاماً بعد عام .

وفي نهاية الثمانينيات، وعلى الرغم من الإستقرار السياسي الذي كان يعيشه الأردن مقارنة بالفترة السابقة، إلا أن الإقتصاد الأردني كان يعاني من التراجع وبناءً على ذلك تبنت الحكومة عام 1989م برنامج تصحيح إقتصادي استهدف تحقيق نمو إقتصادي إيجابي والحد من ضغوط التضخم، وزيادة الكفاءة الإقتصادية من خلال تخفيض العجز في الموازنة وميزان

المدفوعات. وضمن هذا البرنامج، وكإجراء لتخفيض الإنفاق الحكومي، قررت الحكومة الإلغاء التدريجي للدعم المقدم لبعض السلع الإستهلاكية وهي الأرز والسكر وحليب البودرة، وفي أواخر عام 1996م توقف هذا الدعم بشكل تام وألغيت وزارة التموين في الأردن إثر ذلك (ابراهيم, 1996).

كما واتخذت الحكومة الأردنية في العقد الماضي عدة إجراءات لتحرير التجارة ومنها التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية، والإنضمام في عام 2000م إلى منظمة التجارة العالمية. وقد نجم عن هذه الإجراءات زيادة في المستوردات وتنامي حدة المنافسة للمنتجات الأردنية في السوق المحلي وتراجع دخول كثير من الأسر والأعمال في الأردن، مما أدى إلى تنامي معدلات البطالة السنوية وانتشار الفقر بشكل مضطرد (أبو جابرو آخرون، 2003).

3.3 إنتاجية العمل في الأردن

يعتبر مؤشر الإنتاجية من المؤشرات الرئيسة التي تعكس معدلات النمو الإقتصادي والرقي والتطور للبلدان. ويوضح الجدول رقم (3−1)و الشكل (3−1) التطورات الزمنية للإنتاجية المتوسطة بالقيم الحقيقة للعامل الأردني, حيث قفزت هذه الإنتاجية الحقيقية من حوالي (0.11) دينار أردني عام 1980م إلى حوالي (0.16) دينار أردني عام 2010م. حيث تم احتساب الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني (RAP_L) بقسمة الناتج المحلي الحقيقي (RGDP) على عدد العاملين (L) مضروب في مئة, ويمكن تمثيلها بالمعادلة التالية:

$$\text{الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعامل الأردني } (RAP_l) = \frac{\text{الناتج المحلي الحقيقي}}{\text{عدد العاملين}} * 100$$

كمويُ لاحظ من االشكل (3−1)أيضاً أن الإتجاه الزمني لإنتاجية العامل الأردني الحقيقية بتزايد مستمر وخصوصاً بعد عام 2000م, فهل لهذا التزايد علاقة مرتبطة بالعولمة الإقتصادية والتقدم التكنولوجي؟ هذا ما سيتم التعرف عليه من خلال تحليل العلاقة بين هذين المتغيرين في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

جدول رقم (3-1) التطورات الزمنية للإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعامل الأردني

السنة	عدد العاملين (L) الف عامل	إنتاجية العامل الاردني (AP_l) دينار اردني	الانتاجية المتوسطة الحقيقية للعامل الاردني (RAP_L) دينار اردني	نسبة رأس المال الى العمالة (%) (K/L)	متوسط نصيب العامل من رأس المال بالقيم الحقيقية(RK/L) دينار اردني	مؤشر العولمة الاقتصادية للاردن(G)	مؤشر الاسعار CPI	الناتج المحلي الحقيقيRGDP
1980	358.7	3.247839	1108.977	21.50432	73.42668	46.97	**29.3**	3977.902
1981	368.2	3.935361	1245.367	21.82401	69.06332	48.76	**31.6**	4585.443
1982	380	4.342105	1280.857	22.49211	66.34839	47.89	**33.9**	4867.3
1983	391.9	4.559837	1280.556	23.00689	64.6111	47.76	**35.6**	5018.498
1984	403.5	4.733581	1277.668	23.23098	62.70407	48.71	**37.0**	5155.391
1985	408.1	4.829699	1268.009	23.77138	62.41036	49.28	**38.1**	5174.745
1986	426.5	5.254396	1379.511	23.16389	60.81544	46.72	**38.1**	5883.614
1987	442.1	5.173038	1361.01	22.82628	60.05523	47.71	**38.0**	6017.025
1988	452.4	5.194518	1280.403	22.84903	56.32082	51.07	**40.6**	5792.541
1989	447.6	5.417784	1062.898	23.74777	46.58999	52.91	**51.0**	4757.53
1990	444.5	6.211474	1048.992	24.6252	41.58697	54.13	**59.2**	4662.769
1991	459.8	6.433232	1003.705	24.80774	38.70472	56.84	**64.1**	4615.034
1992	498	7.253012	1089.041	23.65884	35.52378	54.67	**66.6**	5423.423
1993	536.9	7.235984	1051.498	23.29596	33.85255	54.52	**68.8**	5645.492
1994	673.7	6.470239	907.5109	19.97759	28.02041	53.8	**71.3**	6113.901
1995	669	7.047833	966.8218	21.61435	29.65057	54.74	**72.9**	6468.038
1996	694.5	7.072714	910.2824	22.20518	28.57883	55.13	**77.7**	6321.911
1997	698.4	7.355384	919.2097	23.44201	29.29571	56.9	**80.0**	6419.76
1998	751.5	7.46507	904.8664	22.7976	27.63375	55.45	**82.5**	6800.071
1999	804	7.186567	866.068	22.01953	26.53618	56.65	**83.0**	6963.186
2000	821.1	7.306053	874.5639	22.38534	26.79615	61.92	**83.5**	7181.044
2001	536.2	11.86871	1395.338	35.38549	41.60075	63.44	**85.1**	7481.801
2002	541.9	12.53737	1448.066	36.00148	41.58171	65.32	**86.6**	7847.07
2003	594.3	12.16389	1372.28	33.76796	38.09563	67.02	**88.6**	8155.46
2004	665.3	12.16143	1337.757	31.25207	34.37727	65.63	**90.9**	8900.1
2005	674.7	13.2281	1405.562	32.55076	34.58706	69.67	**94.1**	9483.326

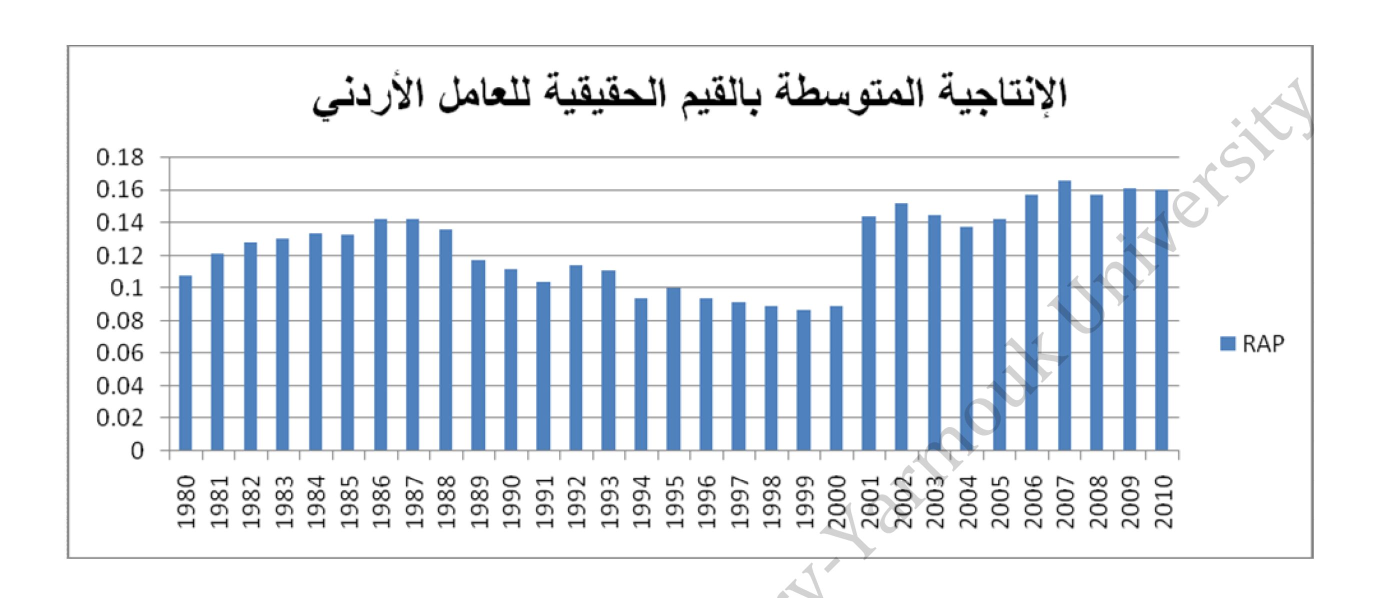
10675	**100.0**	68.74	35.00943	35.00943	1572.165	15.72165	679	**2006**
11586.44	**104.7**	70.2	36.2051	37.90674	1723.403	18.04403	672.3	**2007**
13070.41	**119.3**	67.88	30.07664	35.88144	1695.474	20.22701	770.9	**2008**
14271.73	**118.5**	64.49	32.5079	38.52186	1782.629	21.12416	800.6	**2009**
15069.88	**124.5**	64.55	31.98097	39.81631	1771.052	22.04959	850.9	**2010**

سنة الأساس=2006 **100=2006**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات:

- المعهد السويسري المتخصص بدراسات الدورة الإقتصادية للأعوام (1980–2010).
- البنك الدولي, بيانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن, للأعوام (1980–2010).
- وزارة العمل الأردنية, التقرير السنوي, (1980–2010).
- البنك المركزي الأردني, بيانات إحصائية سنوية, (1980–2010).
- طلافحة (1989).

الشكل رقم (3−1)



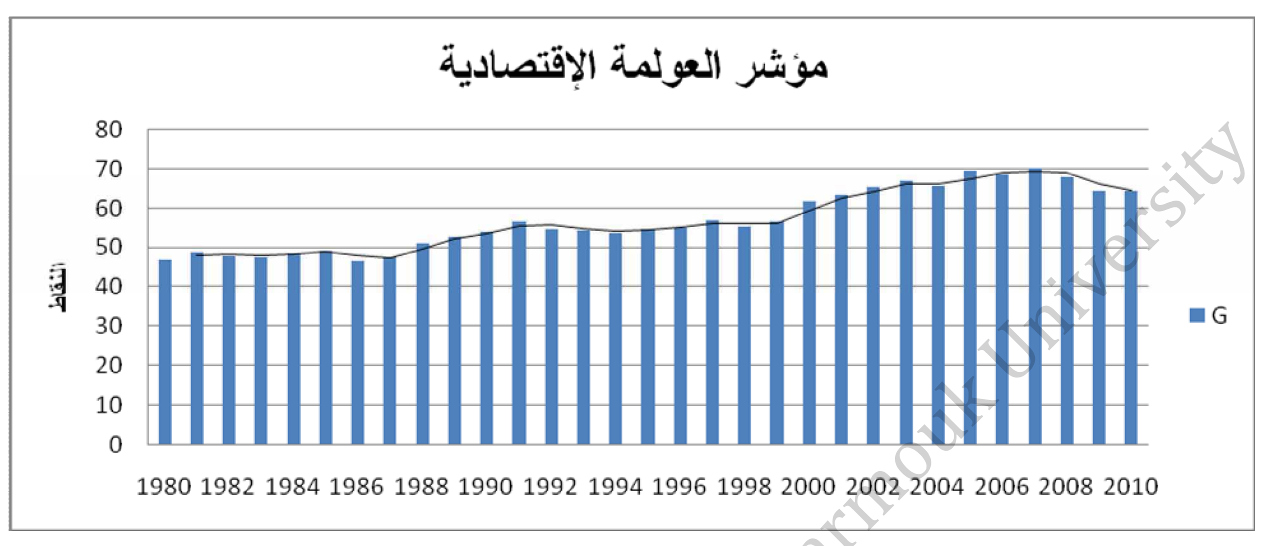
المصدر: من إعداد الباحثبناءً على بيانات:

- وزارة العمل الاردنية، التقرير السنوي، (1980−2010).
- طلافحة (1989).
- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، (1980−2010)

4.3 مؤشر العولمة الإقتصادية في الأردن

يشير مؤشر العولمة الإقتصادية في الأردن إلى مدى ترابط واندماج الإقتصاد الأردني مع العالم الخارجي. وتشير البيانات الصادرة عن المعهد الإقتصادي السويسري إلى أن قيمة هذا المؤشر بدأت ب(46.97) في بداية الدراسة (1980), وكان الإتجاه العام لقيمة هذا المؤشر هو الإرتفاع خلال فترة الدراسة حتى بلغت قيمته (64.55) عام 2010م وذلك كما يظهر من الجدول رقم (3−1) والشكل رقم (3−2) التالي:

شكل رقم (3-2)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات:

- المعهد السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية، للاعوام (1980-2010).

وللدخول في تفصيلات أكثر بشأن مدى تطور مؤشر العولمة الإقتصادية في الأردن, سيتم ذلك من خلال استقصاء مؤشرات أخرى لها صلة وثيقة بالعولمة الإقتصادية مثل الإستثمار الأجنبي المباشر, والعمالة الوافدة, والإنفتاح الإقتصادي وقد تم حساب معدل النو السنوي كالتالي:

$$Y=Ae^{rt}$$

جدول رقم (3-2) مؤشر العولمة الإقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر والعمالة الوافدة والإنفتاح الإقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2010)

السنة	مؤشر العولمة الاقتصادية في الاردن	الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	العمالة الوافدة (الألف عامل)	الانفتاح الاقتصادي
1980	46.97	20.889645	79.566	0.073
1981	48.76	12.622806	93.402	0.092
1982	47.89	29.717415	120.000	0.119
1983	47.76	9.812835	130.000	0.111
1984	48.71	7.928375	153.519	0.24
1985	49.28	13.33125	143.000	0.181

0.191	130.000	8.877393	46.72	1986
0.246	120.000	0.772335	47.71	1987
0.283	148.000	24.90924	51.07	1988
0.258	196.000	8.079255	52.91	1989
0.292	165.000	27.640736	54.13	1990
0.338	239.000	23.213245	56.84	1991
0.331	153.000	1.98873	54.67	1992
0.279	159.000	9.314892583	54.52	1993
0.437	213.000	10.98108	53.8	1994
0.384	285.000	255.539148	54.74	1995
0.222	184.400	219.489912	55.13	1996
0.298	130.299	110.7312	56.9	1997
0.374	123.985	646.5867419	55.45	1998
0.556	129.542	193.72296	56.65	1999
0.571	119.337	168.65976	61.92	2000
0.531	141.186	387.25476	63.44	2001
0.504	127.181	663.4560907	65.32	2002
0.569	148.351	1405.015515	67.02	2003
0.64	218.756	2509.155994	65.63	2004
0.748	260.400	1856.477856	69.67	2005
0.717	289.700	2003.480144	68.74	2006
0.69	314.000	1720.99314	70.2	2007
0.593	303.300	1206.663017	67.88	2008
0.625	335.707	1377.792493	64.49	2009
0.642	298.342	1511.866856	64.55	2010
7%	4%	14%	1%	معدل النمو السنوي

–المصدر :من إعداد الباحثة بناءً على بيانات:

– المعهد السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية، للاعوام (1980–2010).

–وزارة العمل الاردنية، التقرير السنوي، (1980–2010).

–طلافحة (1989).

–البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، (1980–2010)

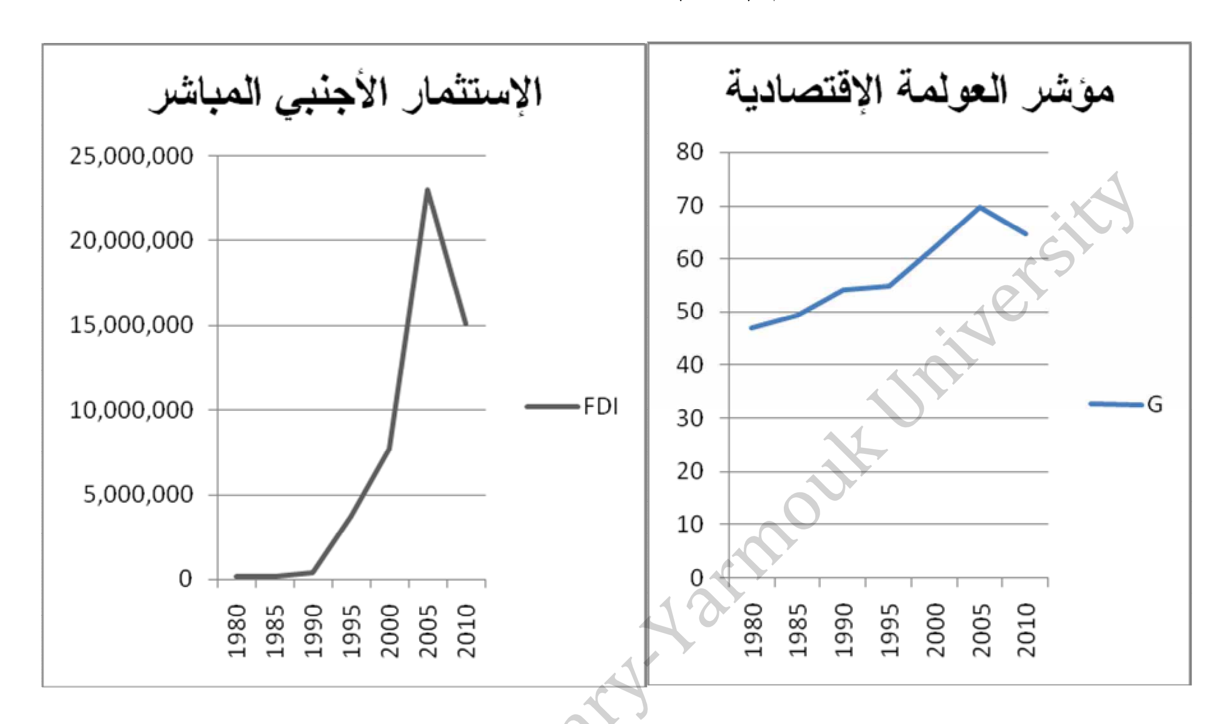
–البنك الدولي, بيانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن, للأعوام (1980–2010).

وفي منتصف الثمانينات وتحديداً عام 1987م, يشير الى تدني الاستثمار الاجنبي المباشر, بسبب انخفاض رؤوس الاموال العربية والاجنبية للشركات والمؤسسات الفردية, وقيام الحكومة بمعالجة مركزها المالي, واتباع سياسة مشددة من خلال تقييد التدفقات الجارية والرأسمالية.

أولاً) الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مهمة لنقل المعرفة من دولة إلى دولة أخرى أو حتى من دول لديها فائض مالي تسعى في استثماره في دول أخرى. ولقد خطا الأردن خطوات واسعة في تسهيل عمليات الإستثمار الأجنبي المباشر والترويج له حيث قادت جهود الحكومة ومؤسساتها إلى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر سنة تلو الأخرى، حيث بلغ حجم الإستثمار الأجنبي المباشر عام 1980م حوالي (20.89) مليون دينار أردني, ارتفع إلى حوالي (27.641) مليون دينار أردني عام 1990م, واستمرار اتجاهه العام بالإرتفاع إلى أن بلغ حوالي (1511.867) مليون دينار أردني عام 2010م وذلك بمعدل نمو سنوي قدره (71%) خلال كامل الفترة.ويبيّن شكل رقم (3-3) تطور مستويات الإستثمار الأجنبي المباشر وتطور مؤشر العولمة الإقتصادية جنباً الى جنب، حيثيُ لاحظ أن الإتجاه العام لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر العولمة الإقتصادية هو التزايد لغاية عام 2005م، إلا أنهما أخذا بالتناقص معاً بعد عام 2005م, وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين المؤشرين، أي أن تغير الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتغير مؤشر العولمة الإقتصادية يسيران في نفس الإتجاه.

شكل رقم (3-3)



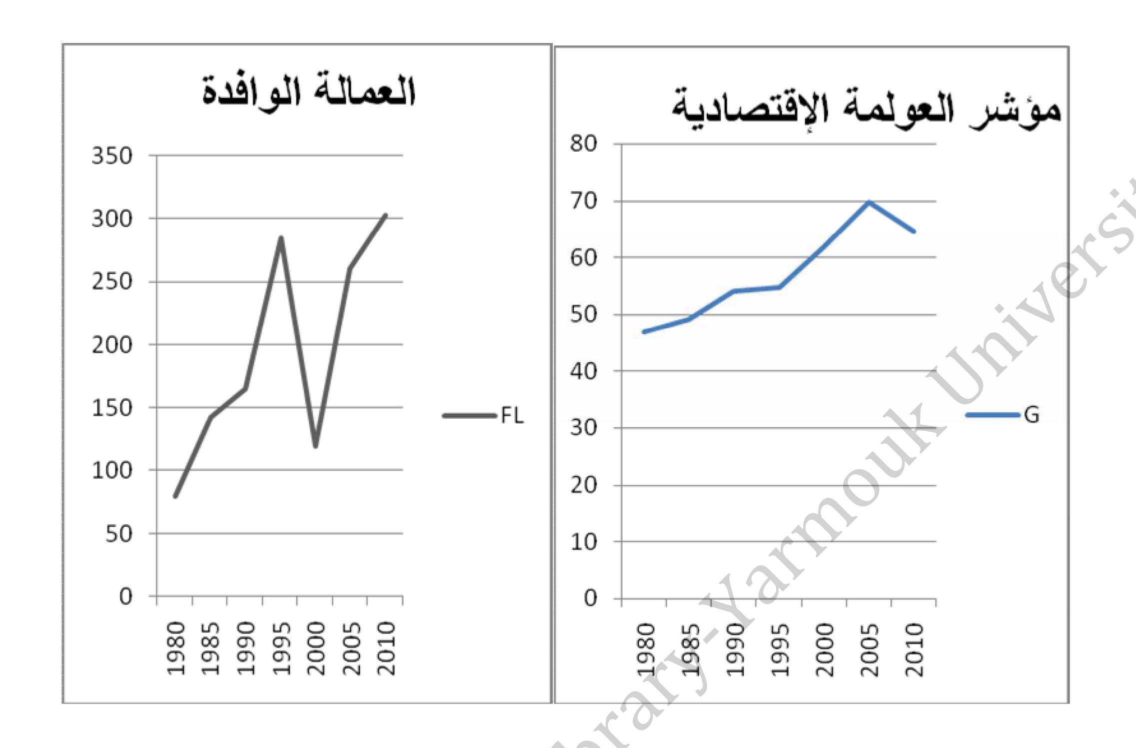
المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات:

- البنك الدولي، بيانات الاستثمار الجنبي المباشر في الاردن، سنوات مختلفة
- المعهد السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية، سنوات مختلفة

ثانياً) العمالة الوافدة في الأردن

يعد الأردن من البلدان التي تقصدها العمالة الوافدة الأجنبية وعلى وجه الخصوص العمالة الوافدة العربية، حيث يستقطب الأردن معظم هذه العمالة للعمل في مجال الإنشاءات بشكل رئيسي وأيضاً في المجال الزراعي، ولقد ازداد عدد العمالة الوافدة في الأردن خلال فترة الدراسة، إذ كان تعداد هذه العمالة (79.566) ألف عامل في عام 1980م وأخذت هذه الأعداد بالتزايد العام تلو الاخر حتى بلغت (119.337) ألف عامل في عام 2000م, ثم استمرت بالازدياد بعد ذلك إلى أن وصلت إلى (298.342) ألف عامل في عام 2010م، والشكل رقم (3-4) يوضح مقارنة بين تطور مؤشر العولمة الإقتصادية وتطور العمالة الوافدة في الإقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة, حيث يُلاحظ تقارب في الإتجاه العام لكليهما وهو الزيادة مع مرور الزمن.

شكل رقم (3-4)



المصدر: من إعداد الباحثه بناءً على بيانات:

- وزارة العمل الاردنية ، التقرير السنوي، سنوات مختلفة
- المعهد السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية، سنوات مختلفة

ثالثاً) الإنفتاح الإقتصادي في الأردن

يعد الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي بكافة أبعاده أحد أبرز مرتكزات السياسة الإقتصادية العامة في الأردن، وذلك للتغلب على معضلة ضيق السوق المحلية، وبهدف جذب الإستثمار الأجنبي وتحسين مقدرة الشركات المحلية على النفاذ إلى الأسواق الدوليـة، وتحقيقاً لذلك فقد تبنت الحكومة الأردنية منذ عام 1989م برنامجاً طموحاً لإصلاح نظام التجارةوا زالة القيود أمام حركة رأس المال والإستثمار والتبادل التجاري. وقد تضمن البرنامج جزءاً متكاملاً من برنامج التصحيح الهيكلي، وخطوات مهمة لتحرير التجارة الخارجية والتي توجهت بالإنضمام إلى منظمات تجارية دوليةوا قليمية وثنائية، كان أبرزها:-

1- ترتيبات إقامة المناطق الصناعية المؤهلة (عام 1996م)

2- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (عام 1998م)

3- اتفاقية الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية (عام 2000م)

4- اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردنية الأميركية (عام 2001م)

5- اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية المتوسطية (عام 2002م)

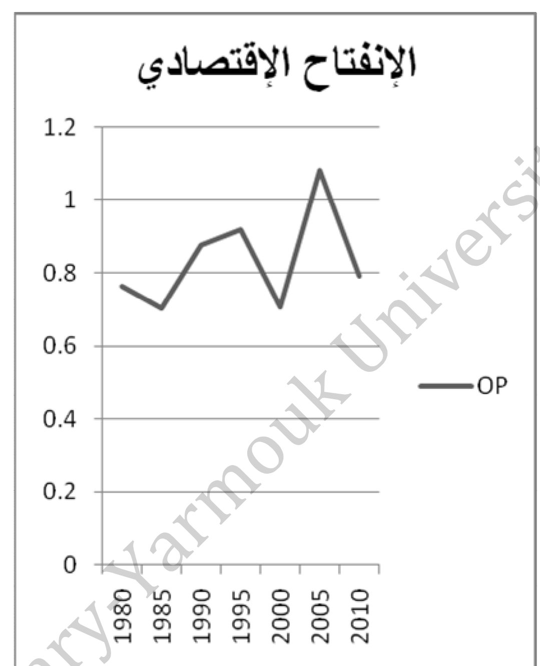
ولعلّ السمة المشتركة في هذه الإتفاقيات تتمثل في سعيها لتخفيض الرسوم الجمركية إلى حدّها الأدنى (ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية)، أو إلغائها كلياً (ضمن الإتفاقيات الأخرى). كما أنها تتجاوز ذلك لتطال قضايا متنوعة كتحرير قطاع الخدمات وحركة رأس المال وحماية الملكية الفكرية والحفاظ على البيئة وحقوق العمال. وستوفر هذه الإتفاقيات التجارية للمنتجات الأردنية منافع النفاذ إلى الأسواق الدولية.

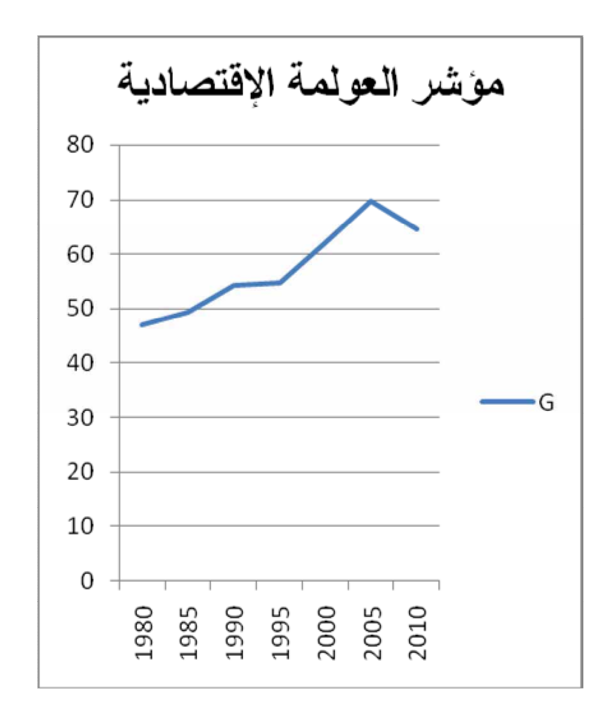
وقدتمّ احتساب مؤشراً ممثلاً للإنفتاح الإقتصادي وذلك حسب المعادلة التالية :

$$\text{الإنفتاح الإقتصادي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{المستوردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} * 100$$

ولقد تطور مؤشر الإنفتاح الإقتصادي من (0.073) عام 1980م إلى(0.292) عام 1990م, ثم استمر بالإرتفاع إلى أن بلغ (0.642) عام 2010م. والشكل رقم (5-3)يبيّن مدى الترابط بين كل من مؤشر الإنفتاح الإقتصادي ومؤشر العولمة الإقتصادية خلال فترة الدراسة, حيث يُلاحظ أن الإتجاه العام لكليهما هو التزايد.

شكل رقم (3-5)





المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات:

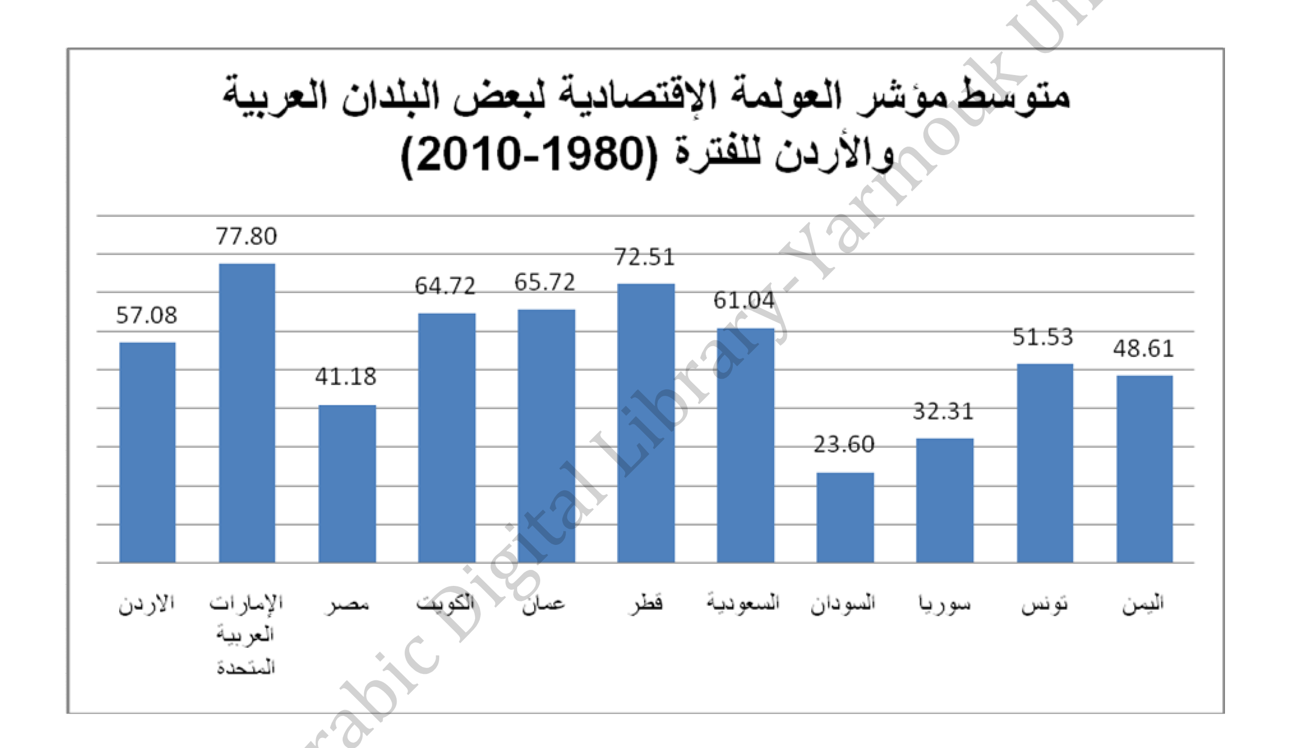
- وزارة العمل الاردنية ، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
- المعهد السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

5.3 مقارنة لمؤشر العولمة الإقتصادية في الأردن مع بعض البلدان العربية

يبيّن الشكل رقم (3-6) متوسط مؤشر العولمة الإقتصادية لإحدى عشر دولة عربية خلال الفترة (1980-2010), حيث تصدرت الإمارات العربية المتحدة القائمة إذ كان متوسط مؤشرها خلال تلك الفترة (77.80)، وجاء بعدها دولة قطر وكان مؤشرها (72.51)، وجاءت في المرتبة الثالثة سلطنة عُمان بمؤشر (65.72)، تليها الكويت بمؤشر (64.72), وبعدها المملكة العربية السعودية بمؤشر (61.04). وجاءت الأردن بالمرتبة السادسة من بين هذه الدول بمؤشر (57.08)، وجاءت بعدها تونس بمؤشر (51.53) ومن ثم اليمن بمؤشر (48.61) وبعدها مصر بمؤشر (41.18)، أما أقل الدول العربية في مؤشر العولمة فقد كانت السودان بمؤشر (23.60)

وتلتها سوريا بمؤشر (32.31)، وهذا يدل على أن الأردن يحتل موقعاً متقدماً نسبياً بين الدول العربية فيما يتعلق بمؤشر العولمة الإقتصادية حيث كان مركزه السادس وبعد دول الخليج العربي مباشرة.

الشكل رقم (3-6)



المصدر: من اعداد الباحثةبناء ً على بيانات:

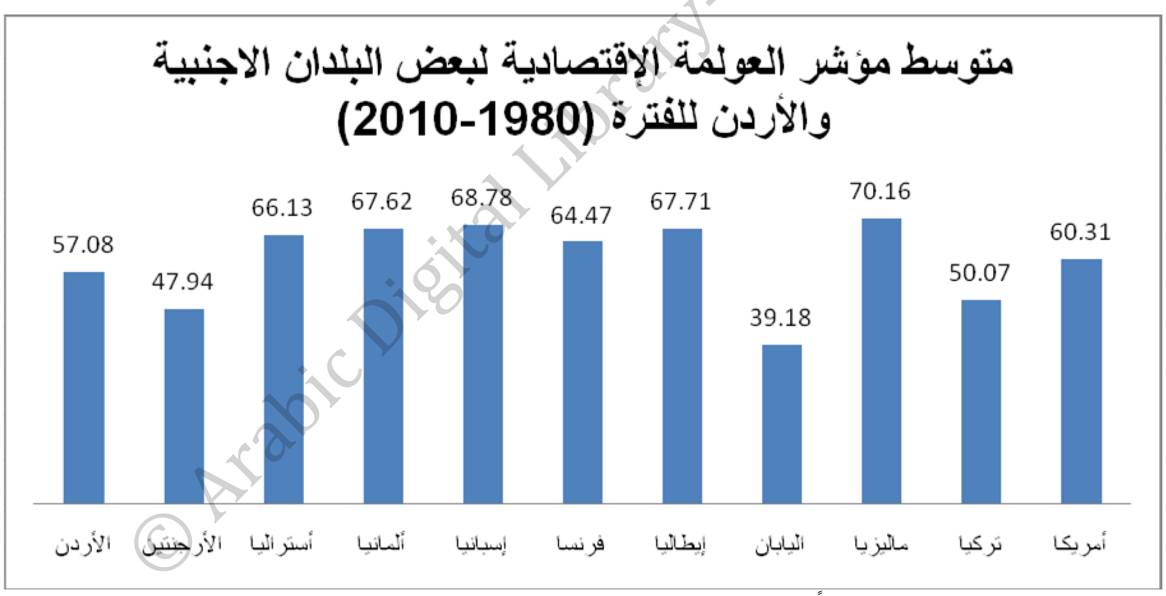
– المعهد السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية،(1980–2010)

6.3 مقارنة لمؤشر العولمة الإقتصادية في الأردن مع بعض البلدان الأجنبية

جاء ترتيب الأردن في المرتبة 84 على مستوى العالم لعام 2010م وذلك من أصل 123 دولة من حيث مؤشر العولمة الإقتصادية، وقد احتل أيضاً المرتبة 16 على مستوى القارة الآسيوية من أصل 39 دولة آسيوية للعام نفسه، وذلك بحسب بيانات المعهد السويسري المتخصص

بدراسات الدورة الاقتصادية، ويبيّن شكل رقم (3-7) متوسط مؤشر العولمة الإقتصادية للأعوام (1980-2010) لبعض البلدان الأجنبيةو الأردن، حيث يُلاحظ تقدم الأردن على كل من الأرجنتينو اليابان وتركيا خلال تلك الفترة الزمنية، بينما احتلت ماليزيا قمة الهرم بمؤشر عولمة مقداره (70.16) وكان أقل هذه الدول من حيث العولمة اليابان بمؤشر عولمة مقداره (39.18) بينما كان مؤشر العولمة لباقي الدول الاخرى يتراوح ما بين (60-70).

شكل رقم (3-7)



المصدر: من إعداد الباحثةاء على بيانات:

- المعهد السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية،(1980-2010)

الفصل الرابع

التحليل القياسي

1.4 المقدمة

بهدف تحليل العلاقة بين العولمة الإقتصاديةوا نتاجية العامل في الأردن, وسعياً إلى اختبار فرضيات الدراسة من الناحية العملية, تم الإعتماد على إجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة بدءاً باستعراض المتغيرات والنموذج الإحصائي المناسب المتبع, ومصادر جمع البيانات, مروراً بالأساليب القياسية المتبعة في الدراسة وانتهاء بإجراء التحليل القياسي المناسب, واختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات ومن ثم الحكم على فرضيات الدراسة. إذ أن الهدف الرئيس من هذا الفصل هو استقصاء تأثير العولمة الإقتصادية على الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني خلال فترة الدراسة (1980–2010).

2.4 منهجية الدراسة

فيما يتعلق بمنهجية الدراسةتم اللّجوء إلى المنهجين الوصفي والقياسي, بحيثتم إجراء الإختبارات التّشخيصية اللازمة على البيانات للوصول إلى النموذج القياسي المناسب لتحليل البيانات خلال فترة الدراسة (1980–2010). حيث تتضمن هذه الإختبارات التّشخيصية اختبارات جذر الوحدة للسكون, واختبار التكامل المشترك, واختبار جرينجر للسببيّة, واختبار استقرارية النموذج القياسي, واختبار تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني.

3.4 نموذج الدراسة

تشير النظرية الإقتصادية التقليدية إلى أن حجم الإنتاج (Y) يتحدد بعوامل الإنتاج, كالعمل (L), ورأس المال (K), وذلك كما يلي:–

$$Y= F (L , K) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots..(1)$$

وبعد قسمة الطرفين على (L), يتم الحصول على إنتاجية العامل كما يلي:

$$Y/L= F (K/L) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots.(2)$$

حيث

Y/L: تشير إلى الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني (AP_L).

K/L: تشير إلى متوسط نصيب العامل من رأس المال.

وبهدف تبيان أثر العولمة الإقتصادية على إنتاجية العامل الأردني, سيتم استخدام النموذج التقليدي في الإقتصاد بعد إضافة متغير العولمة الإقتصادية (G) إلى النموذج السابق وذلك اقتداءً بالدراسات السابقة (Ismail et al ., 2011) ليصبح كما يلي:

$$AP_L = Y/L = F (K/L , G)\ldots\ldots\ldots\ldots.(3)$$

حيث يشير الرمز (G): إلى مؤشر العولمة الإقتصادية.

وهناك بعض المؤشرات الإقتصادية التي يمكن استخدامها كمتغير ممثل للعولمة الإقتصادية مثل الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI), والإنفتاح الإقتصادي, والعمالة الوافدة, بالإضافة إلى مؤشر العولمة الإقتصادية الذي يقوم بنشره المعهد الإقتصاد السويسري (KOF) سنوياً وبشكل دوري لغالبية دول العالم والذي تم استخدامه لأغراض هذه الدراسة.

كما وتعتمد الدراسة على القيم الحقيقية لمتغيرات النموذج المنسوبة إلى مؤشر الأسعار (CPI) لتصبح المعادلة السابقة كما يلي:

$$RAP_L = F\ [(RK/L),\ G] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

ولغايـة تقدير النمـوذج المسـتخدم فـي المعادلـة رقـم (4) سـيتم أخـذ الصـيغة الرياضـية التالية:

$$RAP_L = \alpha + \beta\ (RK/L) + \gamma\ G + U \ldots\ldots\ldots(5)$$

حيث:

RAP_L : تشير إلى الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعامل الأردني.

RK/L : متوسط نصيب العامل من رأس المال الحقيقي.

G : مؤشر العولمة الاقتصادية.

α , γ , β : معلمات النموذج.

U : الخطأ العشوائي.

4.4. تقدير رأس المال في الإقتصاد الأردني

نظراً لعدم توفر بيانات تتعلق برأس المال في الإقتصاد الأردني, فلقد تم اللجوء إلى استخدام طريقة نسبة رأس المال إلى الإنتاج (Incremental Capital – Output Ratio) المعروفة بـ (ICOR)، وتحسب هذه النسبة بقسمة مجموع صافي التكوين الرأسمالي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة على الفرق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين السنة الأخيرة للدراسة وبين سنتها الأولى، ومن ثمَّ ضرب هذه النسبة في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الأولى فينتج رأس المال المقدر في الإقتصاد خلال السنة الأولى، وبإضافة صافي التكوين الرأسمالي للسنة الأولى على

رأسمالها المقدر ينتج رأس المال المقدر في السنة الثانية، وتستمر العملية بإضافة صافي التكوين الرأسمالي لأي سنة إلى رأسمالها المقدر ينتج رأس المال المقدر في السنة اللاحقة، وهكذا(Hammad,1986)، ويمكن تمثيلها بالمعادلة التالية:

$$ICOR = \frac{\Sigma_r^n NI}{GDPn - GDPr} \quad .... (6)$$

حيث:

ICOR : الإضافة في نسبة رأس المال إلى الإنتاج بالمفهوم الحدي.

NI_t : صافي التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في السنة (t).

GDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

n ,r : بداية ونهاية الفترة على الترتيب.

وباستخدام المعادلة رقم (6) يمكن تقدير نسبة رأس المال في الإنتاج للسنوات (1980-2010) كما يلي:

$$ICOR = \frac{\Sigma_{1980}^{2010} NI}{GDP\ 2010 - GDP\ 1980} = \frac{22478.400}{10032.64}$$

$$=2.19$$

وعليه فإن رأس المال لسنة 1980م يساوي حاصل ضرب (2.19) في الناتج المحلي الإجمالي لعام 1980م، وبإضافة صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي، يمكن حساب رأس المال لبقية السنوات حتى عام 2010م. ولأغراض هذه الدراسة استخدمت النسبة (2.19) لتقدير رأس المال في الإقتصاد الأردني (K).

5.4 مصادر البيانات

ستعتمد هذه الدراسة بشكل رئيسي على البيانات الإحصائية الأردنية الرسمية المنشورة والصادرة عن دائرة الإحصاءات العامةو التقارير السنوية الصادرة عن وزارة العمل الأردنية ونشرات البنك المركزي الأردني السنوية, بالإضافة إلى منشورات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد الإقتصاد السويسري (KOF Swiss Economic Institute).

6.4 الإختبارات الأولية:

بهدف الوصول إلى صيغة التقدير المناسبة للنموذج القياسيتم إجراء مجموعة من الإختبار ات الأولية قبل تقدير النموذج القياسي في الدراسة, وهذه الإختبارات التشخيصية تشمل:

1.6.4. اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test)

لقد استخدمت معظم الدراسات الإقتصادية التي تعاملت مع السلاسل الزمنية طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بدون اختبار مدى سكون المتغيرات المستعملة في النماذج القياسية، وهذا قد يؤدي إلى نتائج مضللة، مما قد يؤدي بالتالي إلى ظهور الكثير من المشاكل الإحصائية المعروفة في مثل هذه النماذج التقليدية.

ويمكن تعريف سكون سلسلة زمنية (Y_t) على أنه اتصاف السلسلة الزمنية بالخصائص الإحصائية التالية (Gujarati & Porter , 2009):

أ- القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية ثابتة. $E(Y_t) = \mu$

ب- التباين ثابت. $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$

ب- التباين المشترك عند فترة تباطؤ (k) يرتبط فقط بالتباطؤ الزمني أو بالفجوة (k) بين الفترتين الزمنيتين وليس بالفترة الحالية التي يحسب عندها التباين المشترك أي أن:

$$\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

ومن أهم الإختبارات الشائعة لسكون السلاسل الزمنية هي اختبار ديكي- فولر(Dickey-Fuller Test) واختبار فيليبس- بيرون (philips-Perron Test) اللذان يختبران فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

2.6.4. اختبار ديكي- فولر لجذر الوحدة (Dickey-Fuller)

يقوم اختبار ديكي- فولر(Dickey-Fuller Test) على اختبار فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية معينة (Y_t)، اعتمادا على الصيغة التالية (Gujarati & , 2009 Porter):

$$Y_t = \beta Y_{t-1} + U_t \qquad -1 \leq \beta \leq 1.$$

ويمكن صياغة هذه المعادلة بالفرق الأول، بحيث تكون قيمة المعلمة (ρ) مساوية ل (β -1) كما يلي:

$$Y_t - Y_{t-1} = \beta Y_{(t-1)} - Y_{(t-1)} + U_{(t)}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{(t-1)} + U_{(t)} \quad \text{...(7)}$$

حيث يفترض اختبار ديكي- فولر(Dickey-Fuller Test) أن الخطأ العشوائي (U_t) يخضع لفرضية التشويش الأبيض (White Noise Disturbance)، ويختبر وجود الفرضية

العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، عن طريق اختبار (t). ويمكن صياغة الفرضية العدمية (H_0) التي يتمإختبار ها والفرضية البديلة (H_1) كما يلي:

H_0 : $\beta = 1$ ، أو $P=0$.

H_1 : $\beta < 1$ ، أو $P < 0$.

وتتمثل المعادلة (7) حيث تعتبر إحدى الحالات الثلاث التي يختبر عندها سكون السلسلة الزمنية، وفيما يلي صيغ الحالات الثلاثة:

(القاطع والاتجاه)............................ $\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + B t + U_t$

(القاطع)... .. $\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + U_t$

(بدون القاطع والاتجاه)....................................... $\Delta Y_t = \beta Y_{t-1} + U_t$

3.6.4. اختبار فيلبس بيرون (philips–Perron Test)

يهتم اختبار فيليبس–بيرون (PP) على غرار اختبار ديكي–فولر(DF) باختبار فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية (Y_t) وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$Y_t = \beta Y_{t-1} + U_t$$

ويستقصي اختبار فيليبس– بيرون (PP) الفرضية العدمية باستخدام اختبار (t). لكن هذا الاختبار لا يعالج مشكلة الترابط المتسلسل للأخطاء بنفس طريقة اختبار ديكي– فولر (DF) (أي بالطريقة المعلمية)إ إنما يعالجها بالطريقة غير المعلمية.

4.6.4. اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test)

يعتبر اختبار جرينجر للسببية من الاختبارات الأولى التي ظهرت في مجال تحليل السلاسل الزمنية (زغودي,2011)، إذ يعمل على اختبار وجود العلاقة السببية ما بين متغيرين واتجاه وطبيعة هذه العلاقة إن وجدت (أحادية أو ثنائية) (Engle & Granger, 1987).

وقد أعطى هذا الاختبار المبدأ الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، على اعتبار أن اختبار جرينجر للسببية عامل المتغيرات بنفس الطريقة، بحيث يبين العلاقة بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة, من خلال تقدير أحد المتغيرين على التباطؤات الزمنية للمتغير نفسه والتباطؤات الزمنية للمتغير الآخر باستخدام نفس فترة التباطؤ الزمني، على اعتبار أن الأحداث في الماضي تؤثر في الأحداث الحالية (Sims, 1987).

ويعتبر (Sims, 1980) صاحب نموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector Autoregression Model) في دراسته لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية لكل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ونظراً لكون النماذج القياسية التقليدية تعاني من الكثير من المشاكل الإحصائية التي تشكك في نتائج هذه النماذج أو تقصي بعض المتغيرات المهمة، فقد رفض (Sims, 1987) استخدام المتغيرات الخارجية في نموذجه ورأى، على غرار Granger (1969)، أن تعامل كل المتغيرات بصفة متماثلة دون تمييز فتصبح كل هذه المتغيرات متغيرات داخلية، ورأى كذلك ضرورة استخدام نفس فترة الإبطاء الزمني لكل المتغيرات وانطلاقا من هذه المبدأ بنى Sims نموذجه للانحدار الذاتي المتجه (Sims, 1987).

بالتأكيد لن يخلو التقدير من مشكلة الارتباط الخطي (Multicollinearity). كما أن أنصار هذا النوع من النماذج القياسية يقتنعون بأن النظرية الاقتصادية ربما لا تكون قادرة على تحديد المتغيرات الاقتصادية المطلوبة بالشكل الدقيق (Pindyck and Rubinfeld, 1991).

ويتمتع نموذج (VAR) بمجموعة من المزايا التي لا تتوفر في النماذج الأخرى، منها ما يلي (Gujarati & Porter, 2009):

1- نموذج الإنحدار الذاتي المتجه بسيط لا يتطلب تعيين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، لأن كل المتغيرات الداخلة في بناء النموذج تعتبر متغيرات داخلية.

2- تقدير النموذج بسيط، إذ يستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير كل معادلة على حده في نموذج متكامل، وهو بذلك يشبه نموذج المعادلات الآنية (Simultaneous-Equation Model).

3- نتائج التنبؤ باستخدام هذا النموذج تكون أفضل في عدة حالات مقارنة بنتائج التنبؤ باستخدام نموذج المعادلات الآنية الأكثر تعقيدا.

ويرتكز نموذج الانحدار الذاتي المتجه على تقدير مجموعة من النماذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، بحيث في كل مرة يؤخذ أحد المتغيرات كتابع ويقدر كدالة في التباطؤات الزمنية للمتغيرات الأخرى بالإضافة إلى التباطؤات الزمنية للمتغير التابع نفسه، بحيث تصبح كل المتغيرات داخلية لأنها مقدرة في النموذج.

وقد تم الاستعانة في التحليل بأداتين أساسيتين هما تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) وكذلك دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)، نظرا لاعتبار الخطأ المقدر لكل انحدار يؤثر في أخطاء الانحدارات الأخرى عن طريق المتغير التابع في هذه المعادلة على اعتبار أنه يصبح متغيرا مفسرا في المعادلة الأخرى. هذا الارتباط المتزامن للأخطاء يجعل من الصعب تفسير معلمات النموذج مما دفع مطبقي نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) إلى اللجوء إلى تحليل مكونات التباين لتشولاسكي (Cholesk Decomposition) والمعروف بكونه حساسا لترتيب متغيرات النموذج.

وفي البداية يجب اختيار أكبر عدد ممكن من فترات التباطؤ التي تسمح بأكبر قدر من التأثير المتبادل بين المتغيرات. وقد درجت الدراسات السابقة على تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني استنادا إلى معياري أكايك Akaike Information Criterio (AIC) وشوارتز Schwarz Information Criterion (SIC) (Ang, 2007), كما أضافت الدراسات الحديثة مجموعة أخرى من المعايير التي تسمح باختيار عدد فترات التباطؤ الزمني المثلى، فإلى جانب المعيارين السابقين استخدمت الدراسات معيار الاختبار المعدل لنسبة الاحتمالية Likelihood Ratio (LR)، معيار هانان- كوين Hannan-Quinn (HQ)، وكذلك معيار خطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error (FPE) وذلك بهدف التأكد من النتائج والقدرة على الاختيار عند اختلاف نتائج معياري أكايك (AIC) وشوارتز (SIC).

7.4. نتائج التحليل القياسي:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات التي تقوم عليهاتمت ّ الإستعانة بطريقة تحليل السلاسل الزمنية كما أشير أليه سابقا، حيث تم القيام بالاختبارات اللازمة بما تتطلبه طبيعة البيانات المستخدمة وأهداف الدراسة، مستعينين في ذلك بالرزمة الإحصائية Econometric Views (Eviews 6)، وبناء عليه تمّ الوصول إلى النتائج التالية:

1.7.4.اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (The Unit Root Test).:

اختبار جذر الوحدة – كما ذكر سابقا- يهدف لاختبار سكون السلاسل الزمنية، حيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على الاختبار ات التقليدية الشائعة الاستعمال على غراراختبار ات ديكي- فولر (DF)، وفيليبس- بيرون (PP) لجذر الوحدة، والتي تختبر الفرضية العدمية لوجود

جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية. وفيما يلي النتائج المتحصل عليها وفقا لاختباري ديكي- فولر (DF) وفيليبس- بيرون(PP).

أ) اختبار ديكي فولر Dicky Fuller Test:

جدول رقم (4-1) : اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 1%	القيمة الجدولية عند 5%
انتاجية العامل الحقيقي (RAP_L)	عند المستوى	-1.186316	-3.670170	-2.963972
	الفرق الأول	-4.528141	-3.679322	-2.967767
كثافة رأس المال الحقيقية (RK/L)	عند المستوى	-1.643055	-3.670170	-2.963972
	الفرق الأول	-4.271568	-3.679322	-2.967767
مؤشر العولمة (G)	عند المستوى	-0.987463	-3.670170	-2.963972
	الفرق الأول	-5.101329	-3.679322	-2.967767

تشير نتائج اختبار ديكي فولر الموضحة في جدول رقم (4-1) إلى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات إنتاجية العامل الحقيقي (RAP_L) وكثافة رأس المال الحقيقية (RK/L) ومؤشر العولمة الإقتصادية (G) لم تكن مستقرة في مستوياتها، إذ أشار اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إلى أن قيم ديكي- فولر المحسوبة لكل متغير بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية في قيمتها المطلقة، عند مستوى دلالة إحصائية 1% أو 5%, وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك عدم سكون في المتغيرات في مستوياتها. أما عند اخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات فقد أصبحت جميع المتغيرات ساكنة. حيث كانت قيم ديكي- فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة لجميع المتغيرات أكبر من القيم الجدولية عند مستوى دلالة 1% أو 5%, وبذلك فإن جميع متغيرات النموذج تكون متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وفقاً لاختبار ديكي-فولر للسكون, علماً بأنه لأغراض هذه الدراسة تم استخدام حالة بدون القاطع والإتجاه.

ب) اختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron Test Statistic

جدول رقم (4−2) : اختبار فيليبس بيرون لجذر الوحدة

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 1%	القيمة الجدولية عند 5%
إنتاجية العامل الحقيقي (RAP_L)	عند المستوى	2.679255	-3.670170	-2.963972
	الفرق الأول	-3.805435	-3.679322	-2.967767
كثافة رأس المال الحقيقية (RK/L)	عند المستوى	0.238226	-3.670170	-2.963972
	الفرق الأول	-6.113543	-3.679322	-2.967767
مؤشر العولمة (G)	عند المستوى	-0.995866	-3.670170	-2.963972
	الفرق الأول	-5.103399	-3.679322	-2.967767

تشير نتائج اختبار فيليبس− بيرون أيضاً إلى عدم سكون المتغيرات (إنتاجية العامل الحقيقي (RAP_L) وكثافة رأس المال الحقيقية (RK/L) ومؤشر العولمة الإقتصادية (G)) عند المستوى، وعند إعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الأول أصبحت جميع هذه المتغيرات مستقرة, وهذه النتائج مطابقة لاختبار ديكي− فولر (DF). وعليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولىI(1). إذ أنه وحسب (Engle&Granger ,1987) لتطبيق اختبار التكامل المشترك يجب أن تكون جميع المتغيرات لها نفس درجة السكون وهذا ما تحقق لجميع متغيرات الدراسة.

2.7.4 اختبار تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection):

لابد من تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ, وذلك لحساسية نتائج الاختبار لعدد فترات التباطؤ الزمني. وعند إجراء اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ تبيّن أن جميع المعايير اختارت فترة تباطؤ زمني واحدة ((1) Lag)، والتي ستؤخذ بعين الإعتبار في الاختبارات اللاحقة كما هو مبين في جدول رقم (4−3).

جدول رقم (4-3): نتائج اختبارات تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني.

HQ	SC	AIC	FPE	LR	عدد فترات التباطؤ الزمني
16.44022	-0.321517	-0.462962	0.000126	NA	0
-6.881045*	-6.492462*	-7.058239*	1.74307*	180.3992*	1
-6.323278	-5.643257	-6.633368	2.72307	4.308005	2

*فترة التباطؤ الزمني المثلى التي تم إختيارها بناءً على الاختبار المعني.

LR: نسبة الإمكان. FPE: معيار خطأ التنبؤ النهائي. AIC: معيار أكايك. SC: معيار شوارتز. HQ: معيار هانان -كوين.

3.7.4 اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test):

لتحديد طبيعة العلاقة السببية واتجاهها بين العولمة الإقتصادية وانتاجية العامل، وكذلك العلاقة السببية بين باقي متغيرات النموذج, حيث من الممكن أن تكون علاقة أحادية الاتجاه أو تكون علاقة تبادلية الاتجاه فقد تم اللجوء إلى استخدام اختبار جرينجر للسببية، ويوضح الجدول رقم (4-4) نتائج اختبار السببية باستخدام فترة تباطؤ زمني واحدة.

جدول رقم (4-4) : نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة.

القرار	الاحتمالية	F المحسوبة	عدد المشاهدات	الفرضية العدمية
نرفض*	0.0480	0.61687	30	RAP_L لا يؤثر في G
نرفض*	0.1029	1.95920	30	G لا يؤثر في RAP_L
لا نرفض	0.2753	1.36167	30	RAP_L لا يؤثر في RK/L
لا نرفض	0.8159	0.20521	30	RK/L لا يؤثر في RAP_L

*: ترفض عند مستوى معنوية 10%.

ويمكن تلخيص نتائج اختبار السببية اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة كما في الجدول رقم (4-5) التالي:

جدول رقم (4-5) : اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

$RAP_L \leftrightarrow G$	وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنتاجية الحقيقية للعامل ومؤشر العولمة الإقتصادية متجهة من مؤشر العولمة الإقتصادية إلى الإنتاجية الحقيقة للعامل والعكس.
$RAP_L \leftrightarrow RK/L$	لا وجود علاقة سببية بين الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني ومتوسط نصيب العامل من رأس المال الحقيقي.

4.7.4 اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

تحليل التكامل المشترك (Cointegration) الذي تم تقديمه من قبل آنجل وجرينجر (Engle and Granger,1987) , يقدم دعماً للنظرية الإقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية في إطار إحصائي. فمن منظور إقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، علاوة على ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير الساكنة وتلك التي تتسم بالثبات.

ولابد من إجراء اختبار التكامل المشترك، عند إجراء اختبار جذر الوحدة للسكون واختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى فإنه من الممكن أن يكون بينها علاقة تكاملية طويلة الأجل، وبشكل عام إذا وجد تكامل مشترك فإنه يوجد توليفة خطية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة وتكون هذه التوليفة ساكنة مع مرور الزمن.

ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرضية الصفرية القائلة بوجود r أو أقل من متجهات التكامل المشترك، وقد طور جوهانسن (Johansen, 1995) اختبارين رئيسيين لاختبار التكامل المشترك بين عدد من المتغيرات. وهما كالتالي:

1. **اختبار الأثر: Trace Test**

$$\lambda \ trace = -T \sum_{i=r-1}^{n} \ln(1-\lambda i)$$

2. **اختبار القيم العظمى : Maximal Eigen Valuue Test**

$$\lambda max = -T \ Ln(1-\lambda_{r+1}).$$

حيث:

T: عدد المشاهدات.

n: عدد المتغيرات.

λ :القيم المقدرة لخصائص الجذور(قيم أيجن المحسوبة).

r: عدد متجهات التكامل المشترك.

ولتحديد أي من هذه المتجهات تشكل علاقة تكامل مشترك، يتم اختيار المتجهات التكاملية المقابلة لأعلى قيمة أيجن (Eigenvalue).

وبعد إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم(4-6) التالي:

جدول رقم (4-6):نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Critical value (5%)	Max Eigen value	Critical value (5%)	Trace statistic	Eigen value	عدد متجهات التكامل المشترك
17.79730	13.34882	24.27596	19.59580	0.368908	None
11.22480	5.492267	12.32090	6.246979	0.172535	At most 1

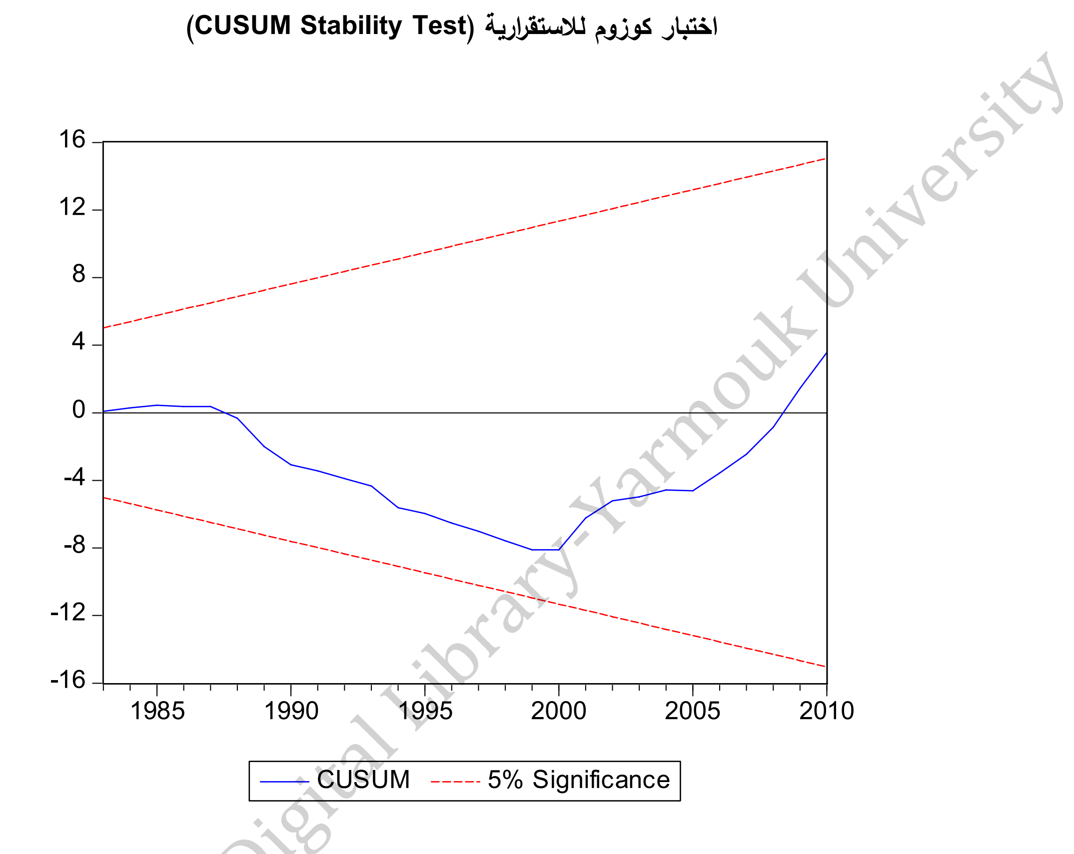
حيث تشير نتائج الجدول رقم (4-6) إلى عدم وجود تكامل مشترك إذ أن القيمة المحسوبة لكلا الاختبارين (Trace test) و (Max Eigen Value test) أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبذلك فإن نتائج سكون البيانات واختبار التكامل المشترك يؤكدان عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يعني أن النموذج المناسب لهذا النوع من البيانات هو نموذج الانحدار الذاتي المتجه Vector Autoregression (VAR).

5.7.4 اختبارات استقرار السلاسل الزمنية (CUSUM Stability Test):

من خلال إجراء اختبار الاستقرارية لنموذج الدراسة المبين في الشكل (4-1)تبيّن أن معلمات النموذج تتمتع باستقرارية عالية على مدى الفترة الزمنية التي تقوم عليها الدراسة، وعليه فإنّه لا داعي لتقسيم الفترة من 1980 إلى 2010 إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة، وبالتالي يسمح لنا هذا الاختبار باستخدام كامل الفترة دون تجزئتها .

الشكل رقم (4-1)

اختبار كوزوم للاستقرارية (CUSUM Stability Test)



8.4 نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR):

لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في نموذج الانحدار الذاتي المتجه يوجد أداتين رئيسيتين, هما تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ودالة الإستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function). وسيتم تقدير النموذج باستخدام فترة التباطؤ الزمني واحدةوفقاً للترتيب التالي (RAP_L, RK/L, G).

1.8.4 تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):

يستخدم هذا الاختبار بهدف التعرف على مقدار الخطأ في التباين لكل متغير العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى. وعند تطبيق هذا الاختبار على المتغيرات (إنتاجية العامل الحقيقية وكثافة رأس المال الحقيقية والعولمة الإقتصادية) تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم (4-7).

جدول رقم (4-7): نتائج تحليل مكونات التباين لإنتاجية العامل الحقيقية.

G	RK/L	RAP_L	الفترة
0.000000	0.000000	13.44683	1
3.313399	0.876205	7.717116	2
10.59235	2.541489	6.686548	3
18.12950	4.215457	9.082528	4
23.92444	5.447766	12.65456	5
27.65560	6.174096	15.98135	6
29.68069	6.500338	18.47070	7
30.52157	8.445386	20.02458	8
30.66457	9.454168	20.79375	9
30.48986	8.498008	21.03006	10

ترتيب Cholesky : RK/L RAP_L G

وتظهر نتائج التحليل في الجدول رقم (4-7) أن الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني تتأثر بمتغير العولمة الإقتصادية حيث يتضح أنه خلال الفترة الثانية كانت التغيرات في مؤشر العولمة الإقتصادية تفسر حوالي (3.3%) من تنبؤ الخطأ في إنتاجية العامل الحقيقية، أي أن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المئوية من تباينات تنبؤ خطأ إنتاجية العامل الحقيقية التي تعود إلى أخطاء عشوائية في مؤشر العولمة الإقتصادية.ويُلاحظ أن هذه النسب تزداد بشكل مطرد في الفترات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي (30.4%) في الفترة العاشرة، مما يشير إلى قوة تأثير

التغير في مؤشر العولمة الإقتصادية على الانتاجية الحقيقية للعامل الأردني ليس لفترة واحدة بل لفترات قادمة أيضاً ، وهذا يدل على أن أثر تغير مؤشر العولمة الإقتصادية على الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني يكون بتباطؤ زمني. كما أن هذه الحالة تنطبق على مدى تأثير التغيرات في الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني على تباينات تنبؤ الخطأ في متغير العولمة الإقتصادية، حيث يتضح من الجدول رقم (4-8) أن التغيرات في الانتاجية الحقيقية للعامل الأردني تفسر حوالي (13.4%) من تنبؤ الخطأ في مؤشر العولمة الإقتصادية في الفترة الأولى وهذه النسب تزداد في السنوات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي (16.4%) في الفترة العاشرة، وهذا يدعم النتائج التي تم الحصول عليها في اختبار السببية الذييبيّن أن مؤشر العولمة الإقتصادية يؤثر في الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني، وأن الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني تؤثر في مؤشر العولمة الإقتصادية.

كما وتظهر نتائج التحليل أيضاً في الجدول رقم (4-7) أن الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني تتأثر بكثافة رأس المال الحقيقية حيث يتضح أنه خلال الفترة الثانية كانت التغيرات في كثافة رأس المال الحقيقية تفسر حوالي (0.88%) من تنبؤ الخطأ في الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني، أي أن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المئوية من تباينات تنبؤ خطأ الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني التي تعود إلى أخطاء عشوائية في كثافة رأس المال الحقيقية. ويلاحظ أن هذه النسب تزداد في الفترات اللاحقة ولكن بشكل طفيف و متباطئ لتصل إلى حوالي (8.5%) في الفترة العاشرة، مما يشير الى الدور الذي يلعبه التكوين الرأسمالي في إنتاجية العامل الحقيقية.

جدول رقم (4−8)

نتائج تحليل مكونات التباين لمؤشر العولمة.

G	RK/L	RAP_L	الفترة
0.584489	86.55317	13.41351	1
0.728468	88.96948	15.10497	2
3.107207	82.72110	16.40070	3
6.127251	72.78797	17.34399	4
8.055853	63.42100	17.80026	5
8.609318	56.36305	17.83052	6
8.420881	51.84861	17.57657	7
8.494887	49.45386	17.18152	8
9.688818	48.54168	16.75528	9
12.31897	48.48008	16.36304	10

ترتيب Cholesky : RK/L RAP G

2.8.4 دالة الإستجابة الفورية Impulse Response Function:

دالة الاستجابة لردة الفعل (IRF) هي الأداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات نموذج الإنحدار الذاتي المتجه بعد تحليل مكونات التباين لتشولاسكي Cholesky). (Decompostion وتبيّن دالة الاستجابة لردة الفعل مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمات غير متوقعة في حدود الخطأ للمتغيرات، مقدارها انحراف معياري واحد، وفيما يلي يتم استعراض نتائج هذا الاختبار مع التركيز على استجابة الانتاجية الحقيقية للعامل الأردني لصدمة عشوائية في متغير العولمة الإقتصادية.

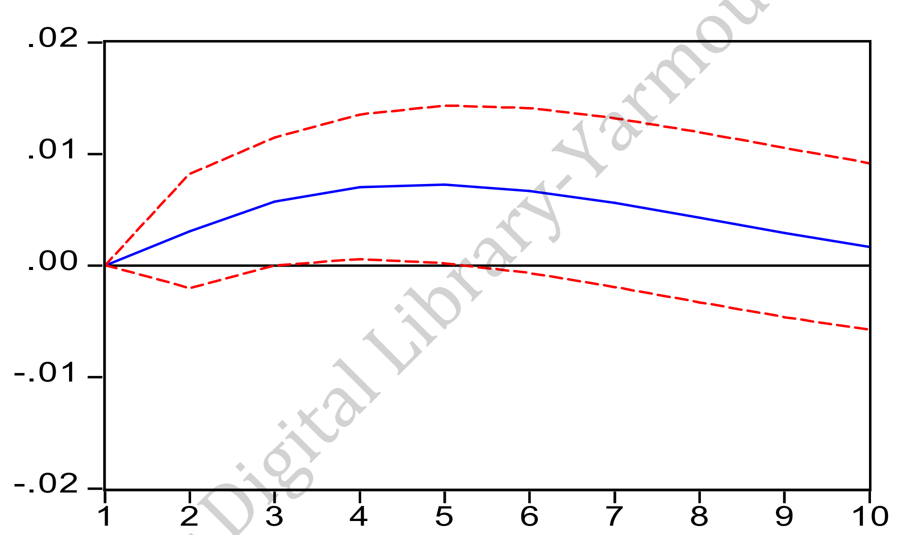
حيث يبيّن الشكل (4−2) إستجابة ردة الفعل للإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني لمتغير العولمة الإقتصادية، حيث يتضح من الشكل أن أي تغير مفاجئ في متغير العولمة الإقتصادية

سيكون له أثر موجب على الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني، بمعنى آخر أن أي زيادة في مؤشر العولمة الإقتصادية تؤدي إلى تحسن الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني.

الشكل رقم: (4-2)

دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)

Response to Cholesky one S.D. Innovations ± 2 S.E



9.4 لتحقق من نتائج تحليل مكونات التباين:

يتصف اختبار تحليل مكونات التباين بحساسيتة لترتيب متغيرات الدراسة، ولطلاقاً من هذه الخاصية، سيتم فيما يلي اجراء نفس الاختبار مع ترتيب جديد وعشوائي للمتغيرات التفسيرية على النحو التالي:

.(G, RAP_L, RK/L)

1.9.4 تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):

جاءت نتائج تحليل مكونات التباين متقاربة مع النتائج التي تم الحصول عليها في الترتيب السابق، حيث تم الحصول على نتائج قريبةنوعاً ما في تحليل مكونات التباين في الترتيب الأول بالنسبة لمؤشر العولمة الإقتصادية، حيثيبيّن الجدول رقم (4–9) أن الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني تتأثر بمتغير العولمة الإقتصادية, فخلال الفترة الثانية كانت التغيرات في مؤشر العولمة الإقتصادية تفسر حوالي (3.9%) من تنبؤ الخطأ في الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني، أي أن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المئوية من تباينات تنبؤ خطأ الإنتاجية الحقيقية للعامل اللأردني التي تعود إلى أخطاء عشوائية في مؤشر العولمة الإقتصادية. ويلاحظ أن هذه النسب تزداد بشكل مطرد في الفترات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي (36.8%) في الفترة العاشرة وهذا يؤكد أثر مؤشر العولمة الإقتصادية على الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني مع الترتيب الجديد.

كما تبين من خلال الجدول نفسه أن نتائج تحليل مكونات التباين لمتغير كثافة ورأس المال الحقيقية جاءت متقاربة مع نتائج الترتيب السابق، حيث كانت الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني تتأثر بكثافة رأس المال الحقيقية, فخلال الفترة الثانية كانت التغيرات في كثافة رأس المال الحقيقية تفسر حوالي (1.2%) من تنبؤ الخطأ في الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني، أي أن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المئوية من تباينات تنبؤ خطأ الانتاجية الحقيقية للعامل الأردني التي تعود إلى أخطاء عشوائية في كثافة رأس المال الحقيقيةويُلاحظ أن هذه النسب تزداد في الفترات اللاحقة حتى تصل إلى حوالي (6%) في الفترة العاشرة، مما يشير إلى تأثير التغير في كثافة رأس المال الحقيقية على الإنتاجية الحقيقية للعامل الأردني ليس لفترة واحدة بل لفترات قادمةأيضاً على الرغم من اختلاف ترتيب المتغيرات وهذا ما يدعم صحة النتائج في الترتيب السابق.

جدول رقم (4-9)

نتائج تحليل مكونات التباين لإنتاجية العامل الحقيقية.

G	RK/L	RAP_L	الفترة
0.399113	0.584489	99.60089	1
3.926148	1.208455	95.19765	2
14.34037	0.906739	83.11814	3
25.97719	0.885889	69.80736	4
35.33258	1.380115	59.21966	5
31.57771	2.245137	52.24819	6
35.10189	3.282167	48.39777	7
36.66093	4.314732	46.76863	8
37.01733	5.219729	46.46868	9
36.79751	5.935242	46.77534	10

ترتيب Cholesky : RK/L RAP_L G

2.9.4 دالة الإستجابة الفورية:

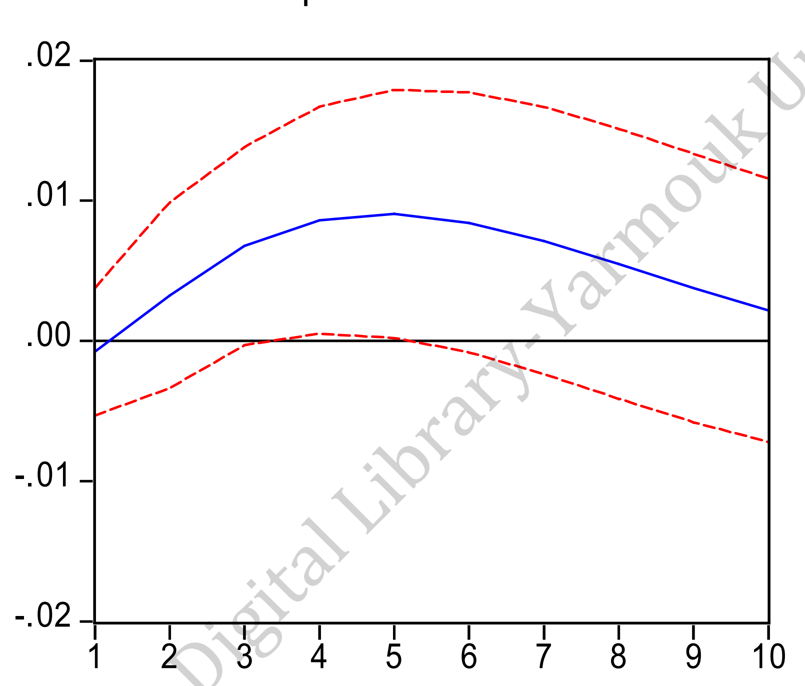
يبيـ ً ن الشـكل رقـم (4-3) النتـائج الجديـدة لـردة الفعـل الفوريـة للإنتاجيـة الحقيقيـة للعامـل الأردني حيث يتضح من الشكل أن أي تغير مفاجئ في مؤشر العولمة الإقتصادية سيكون لهأثراً موجبـاً علـى الإنتاجيـة الحقيقيـة للعامـل الأردنـي، بمعنـى آخـر أن أي زيـادة فـي مؤشـر العولمـة الإقتصادية تؤدي إلى تحسن الانتاجية الحقيقية للعامل الأردني.

ويـُ لاحظ بأن نتائج هذه الدراسة تتفق مع نتائج دراسة (Change & Lah , 2000), فيما يتعلق بالتأثير الإيجابي للعولمة الإقتصادية على إنتاجية عنصر العمل, بينما لا تتفق مع نتائج دراسة (Ismail et al. , 2011), التي أجريت في قطاع الخدمات الماليزي.

الشكل رقم: (3-4)

دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E



الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

جاءت نتائج هذه الدراسة مطابقة للفرضية التي انطلقت منها الدراسة, وذلك بالنسبة إلى استقصاء تأثير العولمة الإقتصادية على إنتاجية العامل الأردني خلال الفترة (1980-2010), حيث اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب السلاسل الزمنية المتعددة (Multiple Time Series Model) في التحليل، وعملت على تطبيق اختبارات السببية كما تم توظيف أداتين في التحليل هما أداة تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) و أداة تحليل دالة الإستجابة الفورية (Impulse Response Function)، حيث تم تطبيق هاتين الأداتين من خلال نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) ويمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات التي خلصت اليها الدراسة بما يلي:

أولاً) النتائج :

بعد اجراء الإختبارات الإحصائية اللازمة لهذه الدراسة لتبيان أثر العولمة الإقتصادية على الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني توصلت الدراسة إلى ما يلي :

1. تبيّن من خلال الدراسة أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين إنتاجية العامل الأردني ومؤشر العولمة الإقتصادية, ويقل أثر هذه العلاقة كلما ازدادتفترة التباطوء،و هذا ما يؤكد صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسةو التي تنص على أن هناكأثراً إيجابياً لمؤشر العولمة الإقتصادية على إنتاجية العامل.

2.تبيّن أن الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني تتأثر بمتغير العولمة الإقتصادية حيث كانت التغيرات في مؤشر العولمة الإقتصادية خلال الفترة الثانية تفسر حوالي (3.3%) من تنبؤ الخطأ في الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني، حيث تشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية من تباينات تنبؤ خطأ الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني التي تعود إلى أخطاء عشوائية في مؤشر العولمة الإقتصادية.

3. ارتفاع مدى تاثير التغيرات في مؤشر العولمة الإقتصادية بشكل مطرد مع مرور الزمن, حتى وصلت إلى حوالي (30.4%) في الفترة العاشرة، مما يشير إلى قوة تأثير التغير في مؤشر العولمة الإقتصادية على الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني ليس لفترة واحدة بل لفترات قادمة أيضاً، وهذا يدل على أن أثر تغير مؤشر العولمة الإقتصادية على الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني يكون بتباطؤ زمني.

4. أظهرت النتائج أن الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني تتأثر بكثافة رأس المال الحقيقية حيث كانت التغيرات في كثافة رأس المال الحقيقية خلال الفترة الثانية تفسر حوالي (0.88%) من تنبؤ الخطأ في الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني، أي أن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المئوية من تباينات تنبؤ خطأ الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني التي تعود إلى أخطاء عشوائية في كثافة رأس المال الحقيقية.

5. ازدياد مدى تاثير التغيرات في رأس المال الحقيقية خلال الفترات اللاحقة ولكن بشكل طفيف ومتباطئ لتصل إلى حوالي (8.5%) في الفترة العاشرة، مما يشير إلى الدور الذي يلعبه التكوين الرأسمالي في الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني, حيث تزداد تلك الإنتاجية بازدياد عنصر رأس المال وتقل بازدياد عنصر العمل.

6.تبيّن من خلال اختبار إستجابة ردة فعل الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني للمتغيرات أن أي تغير مفاجئ في متغير العولمة الإقتصادية سيكون لهأثراً إيجابياً على الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني، أي أن أي زيادة في مؤشر العولمة الإقتصادية يؤدي إلى تحسن الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني.

7. أظهرت نتائج اختبار جرينجر للسببية عن وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني ومؤشر العولمة الإقتصادية متجهه من مؤشر العولمة الإقتصادية إلى الإنتاجية المتوسطة للعامل الأردني والعكس.

ثانياً) التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي هذه الدراسة بما يلي:

1) العمل على رفع مؤشر العولمة الإقتصادية مما لهأثراً إيجابياً على إنتاجية العامل وذلك من خلال الإنفتاح الإقتصادي على العالم وكذلك استخدام العمالة الأجنبية ذات المؤهلات والخبرات وكذلك تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تؤثر هذه المؤشرات على مؤشر العولمة الإقتصادية.

2) العمل على تشيجع الاستثمار المحلي الذي يعمل على إيجاد تراكمات رأس مالية لما لها من آثار إيجابية على إنتاجية العامل من جهة وكذلك رفع مستويات التوظيف من جهة أخرى وبالتالي الحد من معدلات البطالة المرتفعة.

المراجع العربية

- ابراهيم, محمد (1996), "**إنتاجية العمل والأجور في الإقتصاد الأردني**", رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, اربد, الاردن
- أبو الفضل, فتحي (2004), "**دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة**", الهيئة المصرية العامة, مكتبة الأسرة, مصر.
- البنك المركزي الأردني،" **بيانات إحصائية سنوية**"، القطاع الخارجي، (1980-2010).
- البنك المركزي الأردني،" **بيانات إحصائية سنوية**"، دليل النقود و البنوك، (1980-2010).
- الرفاعي, عبد الهادي, وعامر, وليد, وأديب, سنان علي (2005), "**العولمة وبعض الآثار الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عنها**", مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية (سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية), جامعة تشرين, اللاذقية, سوريا, المجلد(27), العدد (1).
- العلي، وجيه عبد الرسول (1983). "**الانتاجية: مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها**"، دار الطليعة, بيروت, لبنان .
- العيسوي, ابراهيم (2000). " **التنمية في عالم متغير**", دار الشروق, القاهرة, مصر.
- الكفري, مصطفى (1999), "**عولمة الإقتصاد والإقتصادات العربية**", مجلة الفكر السياسي, جامعة دمشق, دمشق, سوريا.
- دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، "**الكتاب الإحصائي السنوي**"، اعداد مختلفة.
- دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية،" **مسح العمالة والبطالة**"، (1980-2010).

- زغودي, أحمد (2011). "**أثر التحرير المالي على النشاط الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة (1990–2008)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اقتصاديات والمال والأعمال، جامعة مؤتة، الكرك, الأردن.

- سرور, منال جابر (2008). "**أثر مخاطر العولمة على كلف تطوير المنتجات المحلية : دراسة محاسبية إقتصادية**", جامعة بغداد, بغداد, العراق, العدد (17).

- طلافحة، حسين (1989) ." **دور العمالة الوافدة في الإقتصاد الأردني**" ، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، جامعة اليرموك, اربد, الاردن, المجلد5 , العدد(1).

- عثامنة, عبد الباسط عبد الله (2008), "**إنتاجية العامل الأردني والعامل الوافدوا مكانية الإحلال دراسة تحليلية قياسية للحالة الاردنية للفتره (2009–1973)**", مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية), جامعة اليرموك, اربد, الاردن, المجلد(27), العدد(اب).

- عزيز, محمد, وابو سنينة, محمد عبد الجليل (2002), "**مبادئ الإقتصاد**", جامعة قار يونس, بينغازي, ليبيا, الطبعة الاولى.

- عيسىإبر اهيم, والشحاتيت, محمد, والشريدة, برهان (1989)، "**دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني**"، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية ، عمان, الاردن.

- كامل, أبو جابر, وخصاونة, صالح, وماتيس, بوبة (2003)،" **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الأول: واقع سوق العمل الأردني**"، مركز البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان،الاردن.

- مشعل, زكية, وابو ليلى, زياد (2007)، "**أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي :دراسة تطبيقية على الأردن**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإمارات العربية المتحدة, الإمارات العربية المتحدة, المجلد (23), العدد (1).
- ملاوي, أحمد (2012) **التحولات الإقتصادية في عصر العولمة**", بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي بعنوان "عولمة الإدارة في عصر المعرفة", 15-17 ديسمبر, جامعة الجنان, طرابلس, لبنان.
- نصر, محمد, وعدينات, محمد, وطهبوب, زين العابدين, والكرمي, فواز, ومجالي, محمد مسلم (1990) "**دراسة الانتاجية في قطاع الصناعات الكيماوية**"، المجلس الاعلى للعلومو التكنولوجيا, عمان, الأردن.
- هارون, فرغلي (2008), "**الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**", دار الوافي للنشر, القاهرة, مصر.
- هنداوي، محمد (2003)، "**الإنفتاح والنمو الإقتصادي :حالة الأردن**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد –الأردن.

المراجع الاجنبية:

- Ang, J..2007. "**Financial Deeping and Economic Development in Malaysia"**, Economic Papers, *the Economic Society of Australia*, ISSN 0812-0439, (26) 03, PP 249-260.
- Bohart,H., and Lundall,P., (2004). "**Employment and Labour Market Effects of Globalization:Selected Issues for Policy Management"**,Development Policy Research Unit, University of Cape Town,vol(3),No (1).
- Change, Chin Chen and Lah, Yir–Hueih, (2000), "**Efficiency Change and the Growth in Productivity: The Asian Growth Experience. Journal of Asian Economics"**, vol.(10), No(4).
- Engle, R and Granger, C., (1987). "**Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross–Spectral Methods"**, Econometrica, (22), PP 117–129.
- Fabricant, S. (1959), "**Basic Facts on Productivity Change"**, National Bureau of Economic Research, New York, USA.
- Gujarati, D and Porter, D.(2009). "***Basic Econometrics"****, McGraw Hill,* the fifth edition.
- Hammad, Khalil. **"An Aggregate Production Function For Jordan**", METU Studies in Devolopment, vol.13,No.3&4,PP.287–298.
- International Labor Organization, (1951), **"Methods of Labor Productivity, Studies and Reports":** New Series, No. 18.
- Ismail, R., and Rosa, A., and Sulaiman, N., (2011), "**Globalisation and Labour Productivity in the Malaysian Services Sector"**,

International Conference on Sociality and Economics Development, IPEDR, Singapore.

- Johansen, J. (1988). "**Statistical Analysis Of Cointegration Vectors".** Journal of Economics and Control 12:PP 231-254.
- Koshal, R.K., and Koirala, G.P., (1999), "**Productivity and Technology in Nepal: Analysis and Domestic Firms**", Journal of Asian Economics, vol.10.
- Noanike, K., (2010),"**The Impact of Globalization on Banking Service Quality in Zimbabawe (2003-2008)",**Annals of the university of Petrosani,Economics,Vol(10),No(1).
- Organisation for European Economic Co-operation (OEEC)**, productivity Measurment**, Paris, Vol 1, p23.
- Pindyck, Robert S., and I. R. Daniel (1991), "Econometric Models and Economic Forecasts", McGraw-Hill Inc., USA.
- Salter, W.S.G., (1960), "**Productivity and Technical Change",** Cambridge University Press, p 13.
- Shan,J., (2010)."**A Var Approach to the Economics of FDI in China"**Applied Economics, London, England.
- Sims, Christopher A.(1980)."**Macroeconomics and Reality**", Econometrica, vol.48, No.1.
- Suliaman,N., and Ismail,R., (2010),"**The Impact of Globalization on Total Factor Productivity of Manufacturing Sector in Malaysia**",University Kebangsan Malaysia,Bengi,Selangor,Malaysia.
- Swiss Economic Institute, "**KOF Index of Globalization of Jordan",** (1980-2010).
- Thobum, J.T., and Roberts,S.J.,(2004) "**African Textiles Industry: Impacts on Firms and Workers",** Journal of International Development, vol(12), No (1).

- Yusof,S., "Globalization and the Malaysian Labor Market:An Empirical Investigation", Journal of Economic cooperation and Development,Vol(13),No(1).
- http://www.abahe.co.uk/international-trade-and-global-marketing-enc/63841-positive-aspects-of-globalization.html

Abstract

Mansi, Maram Ayoub Mohammad, The Impact of Economic Globalization on Productivity of Jordanian Worker, Master Thesis, Yarmouk University, 2013.

Supervisor: Prof. Ahmad Melawi.

This study aimed to investigate the impact of economic globalization on real labor productivity in Jordan, during the period (1980-2010). Where Dickey- Fuller test (DF) and Phillips-Perron (PP) test were utilized to examine the stationary of the variables of the study. The result have shown that the variables are nonstationary at their levels, but when taking the first differences makes the variables stationary, Johansen cointegration test was olso applied, and it is found there is no cointegration among the variables in the model.The Granger causality test found that there is a directional causal relationship between economic globalization and real labor productivity.The final results have shown that economic globalization has a possitve impact on the Jordanian labor productivity.